شرح
نظم قواعد الإعراب

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ
١٦٩

شرح
نظم قواعد الإعراب

© مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عثيمين، محمد بن صالح

شرح نظم قواعد الإعراب. / محمد بن صالح العثيمين ـ ط ١ ـ القصيم، ١٤٣٨هـ

٩٥ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٦٩)

ردمك: ٨ ـ ٣٠ ـ ٨٢٠٠ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ اللغة العربية ـ النحو أ ـ العنوان

ديوي: ٤١٥،١ ١٤٣٨/٢١٥٤

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٢١٥٤

ردمك: ٨ ـ ٣٠ ـ ٨٢٠٠ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِمُؤَسَّسَةِ الشَّيْخ مُحَمَّد بن صَالِح العُثَيمِين الخَيْرِيَّةِ

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ

يُطلب الكتاب من :



مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخ مُحَمَّد بن صَالِح العُثَيمِين الخَيْرِيَّةِ

المملكة العربية السعودية

القصيم ـ عنيزة ـ ٥١٩١١ ص.ب: ١٩٢٩

هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ ـ ناسوخ: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوّال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ ـ جوّال المبيعات: ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦

www.binothaimeen.net

info@binothaimeen.com

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدُّرة للنشر والتوزيع ـ شارع محمد مقلد ـ متفرع من مصطفى النحاس

بجوار سوبر ماركت أولاد رجب.

هاتف وفاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ ـ محمول: ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٦٩)

شرح نظم قواعد الإعراب

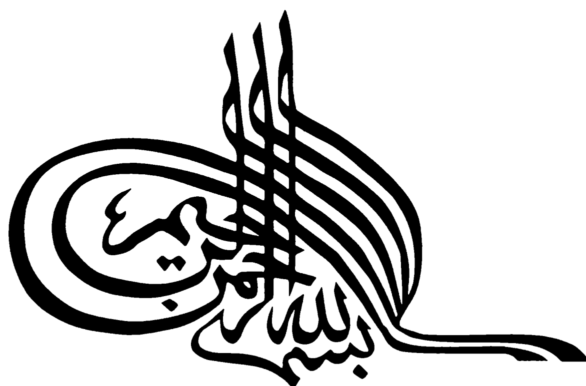
لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله مِن شُرور أَنْفُسنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أن لا إلَهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالهُدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّةَ، وجاهَد في الله حَقَّ جِهادِه ، حتَّى أتاهُ اليَقينُ ، فصَلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ وعلَى آلِه وأصحابِه ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يومِ الدِّين.

أَمَّا بَعْدُ: فلَقد كانَ لصاحِبِ الفَضيلةِ العلَّامَة شيخِنا الوالِد محمَّدِ بن صالحٍ العُثَيْمين -رَحِمَهُ اللهُ تَعالى- عِنايةٌ بمُتُون النَّحْو، وَلَهُ جُهودٌ مُوَفَّقَةٌ فِي شَرْحها والتَّعْليق عَليها وتَقْريب مَعانِيها.

وقَد قامَ فَضيلتُه -رحِمَهُ اللهُ تعالَى- فِي دُرُوسِه العِلْميَّة التِي كانَ يَعقِدُها فِي جامِعِه بمَدِينةِ عُنَيْزَةَ عامَ (١٤١٤هـ)، بِشَرْح (**نَظْم قَوَاعِد الإعرابِ**) المَبْنيِّ علَى كتاب (**قَوَاعِد الإعرابِ**) لمؤلِّفه العَلَّامة عبدِ الله بنِ يُوسُفَ الشَّهيرِ بابْنِ هِشامٍ النَّحْوِيِّ المُتوفَّى عامَ (٧٦١هـ) تغمَّده اللهُ بواسِع رحمَتِه ورِضوانِه وأسكَنَه فَسِيحَ جنَّاتِه[1]؛ وذَلِكَ بتَوضِيحِ مَعانِي نُصُوصِه، وتَقْرِيبِها للمُشْتغِلين بعِلْمِ النَّحْوِ، وقَد وَصَل فِيه إلَى

(١) ترجمته في: الدُّرَر الكامنة في أعيان المئة الثامنة للحافظ ابن حَجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٣/ ٩٣)، وبغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة للسُّيوطي رحمه الله (٢/ ٦٨).

قَوْلِ النَّاظِمِ -رحمَهُ اللهُ تعالَى-: فَصْلٌ: في تَفسيرِ كَلِماتٍ يَحتاجُ إِلَيها المُعرِبُ:

حَـرْفٌ لِتَصْـدِيقٍ وَإِعْـلَامٍ «نعَـمْ» وَحَرْفُ وَعْدٍ «إِي» كَذَا مَعَ الْقَسَـمْ

وَسَعْيًا لِتَعْميمِ النَّفْع بهَذِه الدُّرُوسِ، وإنفاذًا للقَواعد والضَّوابط والتَّوْجيهاتِ التِي قرَّرها شيخُنا -رحمَهُ اللهُ تَعالَى- لإخراجِ تُراثِه العِلْميِّ باشَر القِسمُ العِلميُّ بالمؤسَّسة تَهْيئَةَ الكِتَاب وتَجْهيزَهُ للطِّباعةِ وتَقْدِيمَه للنَّشر.

نَسْأل اللهَ تعالَى أن يَجْعل هَذا العَمَلَ خالصًا لِوجهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأنْ يجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمسلِمِينَ خَيْرَ الجَزَاء، ويُضَاعِفَ لهُ المثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إِنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإِمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأوَّلِينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه والتَّابعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

٢٠ ربيع الأوَّل ١٤٣٨هـ



نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ
فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين

١٣٤٧- ١٤٢١هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرِع الزَّاهِد، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُدِن القَصِيم- فِي المملَكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُهُ العِلْمِيَّةِ:

أَلحقَهُ والِدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَريمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحمن بن سُلَيمان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابةَ، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ فِي مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحِ الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشَّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَريمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ ولَمَّا يتجاوز الرَّابعةَ عَشْرَةَ مِن عُمُرِه بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والِدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمن بنُ ناصرِ السّعْـديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلـوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبِير بعُنَيْزَة، وقَد رَتَّب اثنَيْنِ[1] مِن طَلَبته الكِبار لِتَدريسِ المُبتدِئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ- حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم -فِي التَّوْحِيد، والفِقه، والنَّحو- ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرٍ السّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التّفسِير، والحَديث، والسِّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِضِ، والنَّحْو، وحَفِظَ مُخْتَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرٍ السّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأَوَّلَ؛ إِذْ أخَذ عَنْهُ العِلْمَ -مَعْرفةً وطَرِيقةً- أَكْثَرَ مِمَّا أخَذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأصِيلِه، وطَرِيقةِ تَدْريسِه، واتِّباعِه لِلدَّليل.

وعِندَما كانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليٍّ بن عودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قرَأ عليه فِي عِلم الفَرائضِ، كما قَرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أَثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

ولَمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه[2] أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامةَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ ناصرٍ السّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فأَذِنَ له، والتَحَق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْنِ اللَّتَيْن انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بالعُلماءِ الَّذِين كانُوا يُدرِّسونَ فِيه حِينذَاكَ، ومِنْهُمُ: العلَّامَةُ المُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الأَمِين الشّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفَقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعالَى-.

---

(١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعالَى.

(٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى.

وفِي أَثْناءِ ذَلكَ اتَّصلَ بسَماحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقرَأ عليه فِي المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به فِي عِلم الحَدِيث، والنَّظر فِي آراءِ فُقهاءِ المَذَاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سماحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّأَثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عادَ إلَى عُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ)، وصارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العلَّامةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ ناصرٍ السّعْدِيِّ، ويُتابِعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأَ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِع الكَبِيرِ بعُنَيْزَة.

ولَمَّا تخَرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ ناصرٍ السّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فتَوَلَّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبِيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنِيَّةِ التَّابعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أَسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

وَلَمَّا كَثُرَ الطَّلَبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهِم؛ بدَأَ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ

تَحصيلٍ جادٍّ، لَا لِمُجرَّدِ الاستِماعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إلَى عامِ (١٣٩٨هـ) عندَما انتقَلَ إلَى التَّدرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّريعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبَوِيِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عامِ (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إلَى النَّاسِ.

آثارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولقَدِ اهتَمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحريرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَمَيَّزَتْ بالتَّأصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللِّقاءاتِ والمَقالاتِ، كَما صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتيَّةِ التِي سَجَّلَتْ مُحاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجَهُ الإِذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزَةِ لِلحَدِيثِ الشَّرِيفِ والسِّيرَةِ النَّبوِيَّةِ، والمُتُونِ والمَنْظُوماتِ فِي العُلُومِ الشَّرْعيَّةِ والنَّحْويَّةِ.

وَإِنفاذًا لِلقَواعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوْجِيهاتِ التِي قَرَّرها فَضيلتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤَلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولقاءاتِه؛ تَقُوم مُؤَسَّسةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِينَ الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُوليَّةِ لإِخْراجِ كافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌّ على شَبَكَةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ[١]، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤَلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وجُهُودُهُ الأُخْرَى:

إِلَى جانِبِ تِلكَ الجُهُودِ المُثْمِرَةِ فِي مَجالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإِمامَةِ والخَطابَةِ والإِفْتاءِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سبحانه وتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعمالٌ كَثيرةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلَماء فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ) حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لِقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفِي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

---

(١) www.binothaimeen.com

- عُضوًا فِي لجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِمِ الحَجِّ، مِن عام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر، ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأَحكامِ الشَّرعيَّة.
- تَرأَّسَ جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكَريمِ الخَيريَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةٍ داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ علَى فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ مِنَ النَّاسِ، كَما أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ علَى تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جهاتٍ مُختلفةٍ مِنَ العالَمِ.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ علَى أَسئلةِ المُسْتفسِرِينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَرِيعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرامِجِ الإِذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (**نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ**).
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
- رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدْوَلَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْرِيَّةً وسَنَوِيَّةً.
- شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتَمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأَنَّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وإِرشادِهِم إِلَى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحْصِيلِه، وعَمِلَ علَى استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ علَى تَعْلِيمِهِمْ وتَحمُّلِ أَسئلتِهِمُ المُتعدِّدةِ، والاهتمامِ بأُمُورِهِمْ.
- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعمالٌ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومَجالاتِ الإِحْسانِ إِلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثَائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصٍ.

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكَةً عَظِيمةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِـمَا تَحَلَّى بِه مِن صِفاتِ العُلَماءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْهِمْ، واطْمَأَنُّوا لِاخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا علَى دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزَةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتْها لَجْنَةُ الاخْتِيارِ لِمَنْحِهِ الجائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- **أَوَّلًا**: تَحَلِّيهِ بِأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ، وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لِمَصْلحةِ المُسلمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهِم.
- **ثانِيًا**: انتِفاعُ الكَثيرِينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
- **ثالِثًا**: إِلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُختَلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
- **رابِعًا**: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمَراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- **خامِسًا**: اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى اللهِ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ، وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَناتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللهِ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبيلَ مَغْرِبِ يومِ الأَرْبِعاءِ، الخامِسَ عشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّيَ عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَومِ الخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤَثِّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالِي صُلِّيَ عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْـرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِـهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بِمَغْفِرَتِـهِ ورِضْوَانِهِ، وجَزَاهُ عَمَّا قَدَّمَ لِلإِسْلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

نَظمُ قَواعِدِ الإعرابِ

يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الْإِلَهِ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ
الْحَمْدُ للهِ الْعَلِيمِ الْفَاطِرِ ثُمَّ الصَّلَاةُ مِنْ مَلِيكٍ قَادِرِ
عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْهَادِي وَآلِهِ وَالصَّحْبِ وَالْأَوْلَادِ
وَهَاكَ فِي قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ نَظْمَ الْكِتَابِ الْمُبْدِعِ الْإِعْرَابِ
وَأَسْأَلُ اللهَ بِهِ أَنْ يَنْفَعَا قَارِئَهُ وَسَامِعًا وَمَنْ دَعَا

فَصلٌ : في الجُملَةِ و أَحْكامِها

لَفْظٌ مُفِيدٌ : بِالْكَلَامِ يُدْعَى وَجُمْلَةٌ : فَهْيَ أَعَمُّ قَطْعَا
كُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ لَا تَنْعَكِسْ وَجُمْلَةٌ قِسْمَانِ لَيْسَ تَلْتَبِسْ
إِسْمِيَّةٌ: فَهْيَ بِالِاسْمِ تُبْتَدَا فِعْلِيَّةٌ : بِالْفِعْلِ فَابْدَأْ أَبَدَا
وَالْجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَحَلُّ سَبْعٌ؛ فَخُذْهَا خَبَرٌ، يَحِلُّ
حَالٌ وَمَفْعُولٌ مُضَافٌ وَاقِعُ جَوَابَ شَرْطٍ جَازِمٍ وَتَابِعُ
لِمُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ ذَاتِ مَحَلْ وَسَبْعَةٌ بِلَا مَحَلٍّ فِي الْجُمَلْ

ذَاتُ ابْتِـدَاءٍ وَاعْـتِرَاضٍ وَصِـلَهْ جَـوَابُ شَرْطٍ لَـيْسَ جَـزمٌ دَخَلَـهْ

وَقَسَـمٌ وَذَاتُ تَفْسِـيرٍ لِـ(هَلْ) وَتابِعَـهْ لِـجُملَةٍ بِـلَا مَحَـلْ

وَإِنْ أَتَتْـكَ بَعْـدَ مَحْضِ النَّكِـرَهْ جُمَـلُ أَخْبَـارٍ لَهَـا مُشْـتَهِرَهْ

فَهْـيَ لَـدَى النُّحَـاةِ كُلِّهِـمْ صِـفَهْ وَمَـا يَجِـيءُ بَعْـدَ مَحْضِ الْمَعْرِفَـهْ

فَتِلْـكَ أَحْـوَالٌ، وَقَـدْ تَتَّصِـلُ بِغَـيْرِ مَحْضٍ مِـنْهُمَا فَيُحْتَمَـلْ

فَصْلٌ: فِي الجارِّ والمَجرورِ

لَا بُـدَّ لِلجَـارِ مِـنَ التَّعَلُّـقِ بِفِعْـلٍ او مَعْنَـاهُ نَحْـوَ مُرْتَقِـي

وَاسْـتَثْنِ كُـلَّ زَائِـدٍ لَـهُ عَمَـلْ كَ(الْبَا) وَ(مِنْ) وَ(الْكَافِ) أَيْضًا وَ(لَعَلْ)

لَـدَى عُقَيـلٍ ثُـمَّ لَـوْلَايَ كَـذَا لَـوْلَاكَ لَـوْلَاهُ فَعَمْـرٌو قَـالَ ذَا

لَـوْلَا أَنَـا الْفَصِـيحُ عِنْـدَ الْأَكْثَـرِ وَأَنْتَ أَيْضًـا ؛ فَـاعْلَمْ هَـذَا وَاذْكُـرِ

وَالْحُكْـمُ لِلجَـارِّ مَـعَ الْمَجْـرُورِ كَجُمَـلِ الْأَخْبَـارِ فِي الْمَشْـهُورِ

وَإِنْ أَتَـى الْمَجْـرُورُ وَالْجَـارُّ صِـلَهْ أَوْ حَـالًا أَوْ جَـا صِـفَةً مُكَمِّلَـهْ

أَوْ خَـبَرًا : فَإِنَّـهُ قَـدْ عُلِّقَـا بِكَـائِنٍ أَوِ اسْـتَقَرَّ مُطْلَقَـا

خَـلَا الصِّـلَةِ فَهْـيَ بِـ(اسْتَقَرَّا) قَـدْ عُلِّقَـتْ عِنْـدَ النُّحَـاةِ طُـرَّا

وَجَـازَ فِي الْمَجْـرُورِ بَعْـدَ الْجَـرِّ فِي خَـبَرٍ وَمَـا تَـلَا فِي الـذِّكْرِ

وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ اوْ نَفْيٍ بَدَا أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلَ هَذَا أَبَدَا
وَاخْتَارَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ قَدْ مَضَى نُحَاةُ كُوفَةٍ وَالَاخْفَشُ الرِّضَا
وَقِيلَ فِيهِ خَبَرٌ وَمُبْتَدَا وَلِلظُّرُوفِ حُكْمُ جَرٍّ وَرَدَا

فَصْلٌ : في تَفسيرِ كَلِماتٍ يَحتاجُ إِلَيها الْمُعرِبُ

(قَطُّ) وَ(عَوْضُ) أَبَدًا ظُرُوفُ لَكِنَّمَا اسْتِغْرَاقُهَا مَعْرُوفُ
(قَطُّ) لِمَا مَضَى وَ(عَوْضُ) أَبَدَا حَتْمًا لِلاسْتِقْبَالِ حَيْثُ وَرَدَا
(أَجَلْ) بِهَا يُرَادُ تَصْدِيقُ الْخَبَرْ بَلَى لِلايجَابِ لِنَفْيٍ قَدْ ظَهَرْ
ظَرْفٌ لِلاسْتِقْبَالِ خَافِضٌ (إِذَا) لِشَرْطِهِ وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا
وَ(إِذْ) فَظَرْفٌ لِلْمُضِيِّ وَاطِئَهُ وَحَرْفُ تَعْلِيلٍ وَلِلْمُفَاجَأَهْ
حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ (لَمَّا) كَذَا لِلاسْتِثْنَا تُفِيدُ جَزْمَا
حَرْفٌ لِتَصْدِيقٍ وَإِعْلَامٍ (نَعَمْ) وَحَرْفُ وَعْدٍ (إِيْ) كَذَا مَعَ الْقَسَمْ
(حَتَّى) لِجَرٍّ وَلِعَطْفٍ وَابْتِدَا (كَلَّا) لِرَدْعٍ وَلِتَصْدِيقٍ بَدَا
وَنَحْوُ (كَلَّا لَا تُطِعْهُ) يَحْتَمِلْ مَعْنَى (أَلَا) اوْ حَقًّا فَافْهَمْ مَا نُقِلْ
تَجِيءُ (لَا) نَافِيَةً وَنَاهِيَهْ زَائِدَةً فَكُنْ لِذَاكَ وَاعِيَهْ
(لَوْلَا) امْتِنَاعٌ لِوُجُودٍ مُثْبَتَا وَحَرْفُ تَحْضِيضٍ وَتَوْبِيخٍ أَتَى

كَذَا لِلاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ تَرِدْ … وَ(إِنْ) لِنَفْيٍ وَلِشَرْطٍ قَدْ عُهِدْ

كَذا لِتَخْفِيفٍ مِنَ الثَّقِيلِ … زَائِدَةً أَيْضًا فَحَقِّقْ قِيلِي

وَ(أَنْ) بِفَتْحٍ فَهْوَ حَرْفُ مَصْدَرِ … وَحَرْفُ تَفْسِيرٍ فَأَوْحَيْنَا اذْكُرِ

مُخَفَّفٌ مِنَ الثَّقِيلِ زَائِدُ … وَمَنْ لِلاسْتِفْهَامِ لَفظٌ وَارِدُ

نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ شَرْطِيَّهْ … مَوْصُولَةٌ أَقْسَامُهَا مَرْعِيَّهْ

(أَيٌّ) عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ دَلَّتْ … مَوْصُولَةٌ لِلشَّرْطِ قَدْ تَوَلَّتْ

مُسْتَفْهَمٌ بِهَا وَوُصْلَةٌ إِلَى … نِدَاءِ لَفْظِ مَا بِهِ (أَلْ) وُصِلَا

كَذَا فِي الِاسْتِفْهَامِ حَرْفُ شَرْطِ … مُرَادِفٌ لِـ(إِنْ) فَحَقِّقْ ضَبْطِ

وَبَعْدَ (وَدَّ لَوْ) فَهْوَ حَرْفُ مَصْدَرِ … مُرَادِفٌ لِـ(أَنْ) وَلَكِنْ قَدْ عَرِي

مِنْ نَصْبٍ اوْ جَزْمٍ وَلِلتَّمَنِّي … وَالْعَرْضِ وَالتَّحْضِيضِ يَا ذَا الذِّهْنِ

وَ(قَدْ) بِمَعْنَى حَسْبُ وَهْيَ إِسْمُ … كَذَا يَكْفِي وَهْيَ أَيْضًا قِسْمُ

تُفِيدُ لِلتَّحْقِيقِ وَالتَّوَقُّعِ … كَذَا لِتَقْرِيبِ الْمُضِيِّ فَاسْمَعِ

كَذَاكَ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ … وَقَدْ يُرَى فِي كَلِمِ الْقَدِيرِ

(وَاوٌ) لِلاسْتِئْنَافِ ثُمَّ الْحَالِ … كَذَا الْمَفْعُولِ لَهُ وَجَمْعٍ تَالِي

لِقَسَمٍ وَرُبَّ عَطْفٍ زَائِدَهْ … فَهَذِهِ الْأَقْسَامُ فِيهَا وَارِدَهْ

مَعْرِفَـــةٌ ذَاتُ تَمَـــامِ مَـــا قُــلِ وَذَاتُ نَقْــصٍ وَلِشَــرْطٍ فَاقْبَــلِ
نكِـــرَةٌ مَوْصُـــوفَةٌ تَعَجُّـــبُ نكِــرَةٌ فَصِــفْ بِهَــا مَــا تَطْلُــبُ
مَوْصُـــولَةٌ كَـــذَا لِلاسْـــتِفْهَامِ وَاسْــمًا أَتَــتْ فِي هَــذِهِ الْأَقْسَــامِ
وَإِنْ تَكُـــنْ حَرْفًـــا فَمَصْـــدَرِيَّهْ ظَرْفِيَّـــةٌ وَغَـــيْرُ مَـــا ظَرْفِيَّـــهْ
زَائِـــدَةٌ نَافِيَـــةٌ وَكَافَّـــهْ عَــنْ رَفْــعٍ اوْ نَصْــبٍ وَجَــرٍّ كَافَّــهْ

فَصلٌ : في أَلفاظٍ مُحَرَّرَةٍ

قُــلْ فِعْــلَ مَــا لَــمْ يُسَــمَّ فَاعِلُــهْ فِي نَحْــوِ هَــذَا قُبِّلَــتْ أَنَامِلُــهُ
وَنَائِبًــا عَــنْ فَاعِــلٍ فِــيمَا يَلِــي وَ(قَــدْ) لِتَقْلِيــلٍ وَتَحْقِيــقٍ تَلِــي
(لَنْ) حَرْفُ نَصْبٍ قَدْ نَفَى الْمُسْتَقْبَلَا (لَمْ) حَرْفُ جَزْمٍ قَـدْ نَفَاهُ جَاعِلَا
مَعْنَـــاهُ مَاضِـــيًا وَفِي (أَمَّـــا) حَرْفُ شَرْطٍ وَتَفْصِيلٍ وَتَوْكِيـدٍ أَمَـا
وَ(أَنْ) فَحَــرْفٌ مَصْــدَرِيٌّ يَنْصِــبُ مُضَــارِعًا وَفَــاءُ شَرْطٍ تُعْــرَبُ
جَوَابَـــهُ رَابِطَـــةً وَلَا تَقُـــلْ جَـوَابَ شَرْطٍ بَـلْ كَـمَا قُلْـتُ فَقُـلْ
أَمَـــامَ زَيْـــدٍ بِإِضَـــافَةٍ خُفِـــضْ فَلَا تَقُلْ بِـالظَّرْفِ فَهْـوَ قَـدْ رُفِـضْ
وَفَـــاءُ فَصْـــلٍ لَا تَقُـــلْ لِلْعَطْـــفِ وَفَـــاءُ سَـــبَبِيَّةٍ فَقُـــلْ لِعُـــرْفِ
لِمُطْلَـقِ الْجَمْـعِ بِـوَاوٍ قَـدْ عُطِـفْ (حَتَّـى) لِـجَمْعٍ وَلِغَايَـةٍ عُـرِفْ

وَ(ثُــمَّ) لِلْمُهْلَــةِ وَالتَّرْتِيــبِ   وَالْفَــاءُ لِلتَّرْتِيــبِ وَالتَّعْقِيــبِ
أَكِّــدْ بِــ(إِنَّ) وَانْصِــبَنَّ وَارْفَعَــا   زِدْ مَصْــدَرِيًّا إِنْ بِفَــتْحٍ وَقَعَــا

خاتِمَةٌ

نَسأَلُ اللهَ حُسنَ الخاتِمَةِ

وَيَنْبَغِــي لِلنَّــاسِ فِي الْإِعْــرَابِ   بَحْــثٌ عَــنِ الْمُهِــمِّ فِي الْأَبْــوَابِ
كَمِثْــلِ فَاعِــلٍ لِفِعْــلٍ اوْ خَــبَرْ   كَذَا إِذَا مَرَّ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ
بَــيِّنْ مَحْــذُوفًا بِــهِ تعَلَّقَــا   وَصِــلَةَ الْمَوْصُــولِ أَيْضًــا حَقِّقَــا
وَإِنْ أَتَــى بِجُمْلَــةٍ فَيَــذْكُرُ   لَهَــا الْمَحَــلَّ فَهْــوَ حَقًّــا أَجْــدَرُ
كَــذَاكَ فِي الَّــذِي وَذَا لَا يَقْتَصِــرْ   بِقَــوْلِ مَوْصُــولٍ إِشَــارَةٍ ذُكِــرْ
بَــلْ لِيَقُــولَ فَاعِــلٌ وَهْــوَ كَــذَا   كَــذَاكَ فِي الْمُضَــافِ فَــاعْرِفَنَّ ذَا
جُــزْءُ الْمُضَــافِ الْجَــرُّ فِيــهِ وَارِدُ   وَلَا تَقُــلْ فِي الــذِّكْرِ لَفْــظٌ زَائِــدُ
وَبَعْضُــهُمْ عَــبَّرَ عَنْــهُ بِصِــلَهْ   وَبَعضُــهُمْ مُؤَكِّــدًا قَــدْ جَعَلَــهْ
وَكَمَلَــتْ وَالْحَمْــدُ لِلــرَّحْمَنِ   ثُــمَّ صَــلَاةُ المَلِــكِ الــدَّيَّانِ
عَــلَى النَّبِــيِّ الْمُصْــطَفَى الْمُخْتَــارِ   وَآلِــهِ وَصَــحْبِهِ الْأَطْهَــارِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَال الناظِمُ رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى:

يَقُـولُ رَاجِـي رَحْمَـةِ الْإِلَـهِ   مُحَمَّـدٌ هُـوَ ابْـنُ عَبْـدِ اللهِ
الْحَمْـدُ للهِ الْعَلِـيمِ الْفَـاطِرِ   ثُـمَّ الصَّـلَاةُ مِـنْ مَلِيـكٍ قَـادِرِ
عَـلَى النَّبِـيِّ الْهَاشِـمِيِّ الْهَـادِي   وَآلِـهِ وَالصَّـحْبِ وَالْأَوْلَادِ
وَهَـاكَ فِي قَوَاعِـدِ الْإِعْـرَابِ   نَظْـمَ الْكِتَـابِ الْمُبْـدِعِ الْإِعْـرَابِ
وَأَسْـأَلُ اللهَ بِـهِ أَنْ يَنْفَعَـا   قَارِئَـهُ وَسَـامِعًا وَمَـنْ دَعَـا

قَالَ فَضِيلةُ الشَّيخِ العلَّامةُ محمدُ بنُ صَالحٍ العُثَيْمِين رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمدُ لله ربِّ العالَمِينَ، وصلَّى اللهُ عَلى نَبيِّنا مُحَمَّد وعلى آلِهِ وَأصحابِهِ ومَن تَبِعَهم بإِحْسان إلى يَوْم الدِّين.

أما بعد: فهذا نَظْم لقَواعِد الإِعْراب والجُمَل الَّتي أَلَّفها وشَرَحها ابنُ هِشامٍ، ومَعلوم أن النَّظْم أَسهَلُ حِفْظًا وَأَبقَى منَ اللَّفْظ، وإن كان النَّظْم أحيانًا يُلجِئُ الناظِمَ إلى تَقْصير أو زِيادة، فَأَحْيانًا يُلجِئ الناظِم إلى تَقصير بحيثُ يَأتِي بجُمْلة

مُختَصَرةٍ اختِصارًا مُخِلًّا؛ بحيثُ لا يَتِمُّ بها المَقْصود، بل ولا يُعرَف مَعناها إلَّا بشَرْح، وَأَحْيانًا يَأْتِي بحَشْو لا حاجةَ إليه، لكِنْ يُلجِئُه إلى ذلِكَ مُراعاةُ النَّظْم؛ ولهذا وصَفَ الحَريريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مُلْحة الإعْراب» النَّظْمَ بأنه صَلَف فقال:

وَجَـائِزٌ فِي صَـنْعَةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَـرِفْ[1]

يَعنِي: النَّظْم صلَفٌ يَحمِل الإِنسانَ على أن يَرتَكِب ما لا يَجوز في حال النَّثْر، وقال السَّفَّارينيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مَنظومتِه عَقيدة أَهْل السُّنَّة والجَماعة:

وَصَـارَ مِـنْ عَـادَةِ أَهْـلِ الْعِلْـمِ أَنْ يَعْتَنُـوا فِي سَـبْرِ ذَا بِـالنَّظْمِ
لِأَنَّـهُ يُسَـهِّلُ الْحِفْـظَ كَـمَا يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا[2]

يَقول مؤلف نَظْم هذه القواعِدِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الْإِلَهِ».

الراجِي هو المُؤمِّل أَمَلًا لشيءٍ يَقرُب حُصولُه؛ لأَنَّه هُناكَ تَمَنٍّ وهُناكَ رَجاءٌ، فالتَّمنِّي فيما يَصعُب، أو لا يُمكِن حُصولُه، والرَّجاءُ فيما يَقرُب حُصولُه، واستَعمَل العرَبُ للرَّجاء (لعَلَّ)، وللتَّمنِّي (لَيْتَ)، لكِنْ قد تَنوب إحداهُما مَنابَ الأُخْرى في بَعْض المَواضِع إذا دَلَّ الدَّليلُ على ذلِكَ.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «رَاجِي رَحْمَةِ الْإِلَهِ». أي: مَن يَرجو من رَبِّه الرَّحْمة، ولَيْس المَعْنى أَنَّه يَرجو الرَّحْمة نَفْسها؛ لأن الرَّحْمة صِفة من صِفات الله، والصِّفة لا تُرجَى، وإِنَّما الَّذي يُرجَى مَن يَتَّصِف بها وهو اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

(١) ملحة الإعراب (ص:٧٢).
(٢) العقيدة السفارينية (ص:٤٠).

يَقول: «مُحَمَّدٌ» هذا عَطْف بَيانٍ لقَوْله: «رَاجِي»، ويَجوز أن يَكون بدَلًا، لكِنَّه عَطْف بَيان أَوْلى؛ لأنه بيَّنَ المُبهَم في قَوْله: «رَاجِي رَحْمَةِ الْإِلَهِ» «مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ» وأنا لا أَدرِي مَن يَنتَسِب إليه هذا الناظِمُ، فلا بُدَّ من مُراجَعة كَشْف الظُّنون، أو غيرِه منَ الكُتُب الَّتي تَعتَنِي بهذا في تَبْيِين المُبهَم، ولا يُمكِن أن نَدَّعِيَ أنه ابنُ مالِكٍ، وإن كان ابنَ مالِكٍ اسمُه مُحَمَّد بن عَبْد الله، لكِنْ لا يُمكِن أن نَدَّعِيَ ذلِك؛ لأن ابنَ مالِكٍ سابِقٌ على ابنِ هِشامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْحَمْدُ للهِ الْعَلِيمِ الْفَاطِرِ» إن شِئْت جعَلْت هذه الجُملةَ هي مَقولَ القَوْل، وإن شِئْت جعَلْت المَنْظومة كُلَّها مَقولَ القَوْل كما قال المُعرِبون في قول ابنِ مالِكٍ:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ ... أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ[1]

قالوا: جُمْلةُ «أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ» هي مَفْعول (أَقُولُ) والباقي مَعْطوف عليها، قالوا: وإن شِئْت فقُلْ: كلُّ الأَلْفيَّة مَقولُ القَوْل، وعلى هذا فنَقول إذا قُلْنا: إن كلَّ المَنْظومة مَقولَ القَوْل. أين يَقوم مَحَلُّ الإِعْراب؟

الجَوابُ: على آخِرِ كلِمة مِنْه، ونَقـول: كلُّ هَذه الجُمْلةِ في مَحَلِّ نَصْب مَقول القَوْل.

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْحَمْدُ للهِ الْعَلِيمِ الْفَاطِرِ» الحمدُ هو وَصْف المَحْمود بالكَمال معَ المَحبَّة والتَّعظيم؛ فإِنْ خَلا من المَحبَّة والتَّعْظيم فهو مَدْح وليس بحَمْد؛ ولِهَذا

(١) ألفية ابن مالك (ص:٩).

قد يَمدَح الرجُل شخصًا لا يُحِبُّه ولا يُعظِّمه، لكِنْ يَرجو منه حاجة من الحَوائِج فنَقول: هذا مَدْح وليس بحَمْد، لكِنْ قد يَصِفه بصِفات الكَمال لِمَحبَّته له، ولتَعظيمه إيَّاه، ولكَوْنه عِنده في مَنزِلة عالِية، فنُسمِّي هذا حَمْدًا.

وقوله: «الْحَمْدُ للهِ» الحَمدُ كلمةٌ مُحلَّاة بـ«أل» فهل نَقول: إنها -أي: «أل»- لبَيان الحَقيقة والجِنْس أو إنَّها للعُموم؟

الجَوابُ: الثاني أَوْلى. يَعنِي: جَميع المَحامِد القَوْليَّة والفِعْليَّة والَّتي تَكون على حَصول النِّعمـة أوِ اندِفاع نِقْمة كلُّ هَذه المحامِدِ ثابِتـةٌ لله، واللَّام في قـولِه: «لله» للاختِصاصِ، فالحَـمدُ المُطلَق لا يَكون إلَّا لله، فغَيْر الله رُبَّما يُحـمَد، لكِن ليس حَمْدًا مُطلَقًا في كلِّ حال.

و«اللهُ» علَمٌ على الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ مُختَصٌّ به لا يُسمَّى به غيرُه، وهو مُشتَقٌّ على القَوْل الراجِح من الأُلوهية وجميع أَسْماء الله ورسولِه وكِتابه مُشتَقَّة، لا يُمكِن أن يُوجَد في أسماء الله أو رَسـولِه أو كِتابه اسمٌ علَمٌ مَحْض لا يُراد به إلَّا تَعْيِـين المُسمَّى، هذا لا يُمكِن، بل جَميعُ أَسْماء الله أَعلام وأَوْصاف.

ولهذا إذا قال لكَ قائِلٌ: أسماءُ الله مُتَرادِفة أم مُتَبايِنة؟

فقُلْ له في الجَواب: باعتِبار دَلالتها على الذات مُتَرادِفة؛ لأنها كلها تَدُلُّ على ذات واحِدة، وباعتِبار دَلالتِها على المَعنَى مُتبايِنة؛ لأن كلَّ واحِد مِنها له مَعناه الخاصُّ، لكِنْ قد تَكون مُتقارِبة مِثْل الخالِق البارِئ، وقد تَكون مُتبايِنة تَبايُنًا بعيدًا.

المُهِمُّ: أن (الله) علَمٌ خاصٌّ برَبِّ العالَمِين جَلَّوَعَلَا، وهو -على القولِ الراجِحِ-

مُشتَقٌّ، وقد قِيل: إن أَصلَه الإِلهُ، لكِنْ حُذِفت الهَمْزة لكَثْرة الاستِعْمال تَخفيفًا كما حُذِفَت الهَمْزة من (خَيْر) و(شَرٍّ) فتقـول: فُلانٌ خيرٌ من فُلان. وأَصـلُها (أَخيَرُ)، وكذلِك: شَرٌّ مِن فُلان. وأَصلُها (أَشَرُّ).

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الْعَلِيمُ الْفَاطِرُ» العَليم يَعنِي: ذا العِلْم، والعِلْم: إِدْراك الشيءِ على ما هو عليه، فخرَجَ بقَوْلنا: «إِدْراك الشَّيْءِ» الجَهلُ، وبقَوْلنا: «على ما هو عليه» الجَهْل الُمرَكَّب، يَعنِي: خرَجَ بقَوْلنا: إِدْراك الشيءِ على ما هو علَيْه. الجَهْلانِ؛ البَسيط والُمرَكَّب، والُمرَكَّب أَعظَمُ؛ لأن جاهِل الُمرَكَّب جاهِل بحاله وجاهِل بالواقِعِ، فهو يَجهَل أنه يَجهَل.

فإذا قال لكَ قائِلٌ: مَتى كانَتْ غَزْوة بَدْر؟ فقُلْت: لا أَدرِي. فهذا جَهْل بَسيط، وهُنا تُحمَد على هذه الإِجابةِ، وإذا قال لكَ قائِلٌ: مَتى كانت غَزوةُ بَدْر؟ فقُلْت: كانت في السَّنَة الخامِسة. فهذا جَهْل مُركَّب، وهو شَرٌّ مِنَ الأَوَّل؛ لأن هذا أَجابَ بغَيْر عِلْم وذاك تَوقَّف وهذه وَظيفتُه.

وأَمَّا عِلْم الله عَزَّوَجَلَّ فهو تامٌّ من جَمِيع الوُجوه لم يُسبَق بجَهْل، ولا يَلحَقه نِسيان، ولا يَختصُّ بالأمور الُمجمَلة دون الُمفصَّلة، ولا بالأُمور العُلْوية دون السُّفْلية، ولا بأَفعاله دون أَفْعال عِباده، بل هو عامٌّ لكُلِّ شيء.

فعِلْم المَخلوق ناقِص؛ لأنه مَسبوق بجَهْل، ومَلحوق بنِسْيان، وليس شامِلًا ولا عامًّا، أَمَّا عِلْم الله عَزَّوَجَلَّ فإنه شامِلٌ عامٌّ تامٌّ، لم يُسبَق بجَهْل ولا يَلحَقه نِسْيان، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فِي كِتَـٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢] لا يَضِلُّ يَعنِي: لا يَجهَل

ولا يَنسَى ما عَلِم ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩] هذا تَفصيلٌ.

وقال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك:١٤] ومَعلومٌ أنه خالِقُ كلِّ شيءٍ، فيَكون عالِمًا بكُلِّ شيء.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الْفَاطِر» بمَعنَى المُبدِع، يَعنِي: الَّذي فطَر الأَشياء على غير مِثال سبَقَ؛ يَعنِي ابتَدَأَها على غير مِثال سَبَق، فهو الَّذي أَنشَأ هذه المَخْلوقاتِ، وهل أُنشِئَت من قَبْله فأَنْشَأها تَقليدًا؟ الجَوابُ: لا، بل أَنشَأَها جَلَّوَعَلَا بنَفْسه، فطَرَها ابتَدَعَها ابتَدَأَها، فهو فاطِر.

ولم يَذكُر المُؤلِّف -رَحمهُ اللهُ تعَالَى- المُتعَلَّق في قولِه: فاطر. يَعنِي لم يَقُل: فاطِر كذا؛ لإِفادة العُموم، ومِن القَواعِد المَعْروفة عِند العُلَماء أن حَذْف المعمول يُؤذِن بالعُموم، إِذَن فاطِر كلِّ شيءٍ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:١].

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثُمَّ الصَّلَاةُ» أي: بعدَ حَمْد الله عَزَّوَجَلَّ الصَّلاة؛ لأن أَعظَم حَقٍّ عليكَ بعد حَقِّ الله حَقُّ الرَّسول ﷺ؛ ولهذا يَأتِي دائِمًا حقُّ الرَّسول بعد حَقِّ الله الإسلام: شَهادة أن لا إلَهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ مُحمَّدًا رَسولُ الله، ومِمَّا بَقِيَ من الأَرْكان.

وأما قوله ﷺ: «**التَّحيَّات لله والصَّلَوات والطَّيِّبات**» فهذا حَقُّ الله، ثم قال: «**السَّلام عليك أيُّها النَّبيُّ ورحمة الله وبركاتُه**»، وهكَذا تَجِد أن حَقَّ الرَّسول ﷺ يَأتِي كَثيرًا بعد حَقِّ الله.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثُمَّ الصَّلَاةُ مِنْ مَلِيكٍ قَادِرِ» الصَّلاة أَحسَنُ ما قِيل في مَعناها ما قاله أبو العالِية الرياحيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثَناءُ الله على عَبْده في المَلَأ الأَعْلى»(١) وليسَتْ كما قال كَثيرٌ من مُفسِّريها: الرَّحْمة.

والدليلُ قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ [البقرة:١٥٧]، والعَطْف في الأَصْل يَقتَضي المُغايَرة، وعلى هذا فالرَّحْمة غيرُ الصَّلاة؛ لأن الصَّلاة أَخَصُّ «ثَناءُ الله على عَبْده في المَلَأ الأَعْلى»، لكِنْ من أَيْن أَتَى أَبو العالِية بهذا المَعنى من ذِكْر الصلاة وهِيَ في اللُّغَة مُطلَق الدُّعاء؟

الجَوابُ: كأَنَّه أَخَذَها رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الصِّلة، وأَعظَمُ صِلة تكون بين الشَّيْئَيْن هي بالثَّناء؛ لأن عَدُوَّك لا يُمكِن أن يُثنِيَ عليك، فالَّذي يَصِلك هو حَبيبُك وصَديقُك، فكأَنَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَخَذَها من هذا المَعنَى.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مِنْ مَلِيكٍ قَادِرِ» يُقال: مَليك. ويُقال: مَلِك، وكِلاهُما في القُرآن، قال الله تَعالى: «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ» [الفاتحة:٤] على قِراءة، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ ۝٥٤ فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ﴾ [القمر:٥٥].

والمَليكُ أَبلَغُ من المِلِكِ؛ لأنها تَدُلُّ على تَمام المُلْك، ودائِمًا يَقولون: زِيادة المَبنَى تَدُلُّ على زِيادة المَعنَى، هذا هو الغالِبُ: أن زِيادة بِنْية الكلِمة تَدُلُّ على زِيادة المَعنى غالِبًا، وقد جاءَتْ بالعَكْس؛ ولهذا نَقول: بقَرة وبقَر، أَكثَرُهما مَبنَى: بقَرة واحِدة، وبَقَر أَقلُّ مَبنًى وأَوسَعُ مَعنًى.

---

(١) علقه البخاري: كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب (٦/ ١٢٠)، ووصله ابن أبي حاتم في تفسيره، كما ذكره الحافظ في الفتح (٨/ ٥٣٣).

وقوله: «ثُمَّ الصَّلَاةُ مِنْ مَلِيكٍ قَادِرِ» قادِر اسمُ فاعِل، ولم تَأتِ في القُرآن إلَّا مُقيَّدة، مِثل قولِه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام:٦٥]، وإنَّما يَأتِي القَدير مُقتَدِر؛ لأنَّهما أَدَلُّ على تَمام الوَصْف وبَقائِه من كلمة قادِر؛ لأن كلِمة (قادر) اسمُ فاعِل فهي مُوازِنة للفِعْل تمامًا، والفِعْل يَدُلُّ على المَعنَى المُطلَق لا على الدَّوام والاستِمْرار.

لكِنْ كأنَّ المُؤلِّف في سِياق الشِّعْر الصلف اختار هذا التَّعبيرَ، فما هي القُدْرة الَّتي اشتُقَّ منها اسمُ (قادِر)؟

القُدْرة هي: فِعْل الفِعْل بلا عَجْز، أو قِيام الفاعِل بالفِعْل بلا عَجْز، فضِدُّها العَجْز، بخِلاف القُوَّة؛ فإن ضِدَّها الضَّعْف، وقول المُؤلِّف «القادِر» يَعنِي: على كلِّ شيء كما جاءَ في القُرآن: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران:١٨٩].

قولُه: «عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْهَادِي» مُتعلِّق بقَوْله: «الصَّلَاةُ» أو بمَحْذوف هو المُتعيِّن تَقديرُه: كائِنة على النَّبيِّ؛ لأن الجارَّ والمَجْرور هو خَبَر المُبتَدَأ.

والنَّبيُّ هو رَسولُ الله ﷺ، وسُمِّيَ نَبيًّا لأن اللهَ تعالى نَبَّأه فهو مُنبَّأ.

وسُمِّيَ نبِيًّا؛ لأنه هو يُنبِئ الناسَ فهو مُنبِئ.

وعلى هذا فـ(نَبيءٌ) بمَعنى فَعيل صالِحة للفاعِل والمَفْعول.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة:٦٧]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب:٤٥].

فهو نَبيٌّ رَسولٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وكلُّ مَن ذُكِر في القُرآن بلَفْظ النُّبوَّة فإنه رَسولٌ؛ لقَـوْله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء:١٦٣]، ثُم قال: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٦٥].

وعلى هذا فإن كلَّ مَن وُصِف بالنُّبوَّة في القُرآن فهو رَسولٌ.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الْهَاشِمِيِّ» نِسْبة إلى جَدِّه هاشِمٍ؛ لأن اسمَه مُحمَّد بنُ عبد الله بنِ عبد المُطَّلِب بن هاشِم، فهو الأبُ الثالِثُ للنَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ. فإذا كان هاشِمِيًّا لا يَلزَم أن يَكون قُرَشِيًّا، وإذا كان قُرَشيًّا لا يَلزَم أن يَكون هاشِمِيًّا؛ لأن الهاشِميَّ أَخَصُّ من القُرشِيِّ.

وهو عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هاشِميٌّ قُرَشيٌّ، وهو من ذُرِّيَّة إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ وبَقيَّة الأنبياء الَّذين قُصُّوا علَيْنا في القُرآن من ذُرِّيَّة إِسرائيلَ، إلَّا مَن لم يَكونوا من ذُرِّيَّة إبراهيمَ فإنَّهم مُنفرِدون.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الْهَادِي» هذا من أَوْصاف الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنه الهادِي، لكِنِ المُرادُ بالهِداية المَوْصوف بها رَسولُ الله ﷺ هِداية الدَّلالة والإِرْشاد، وليسَتْ هِداية التَّوْفيق والرَّشاد، فهو يَدُلُّ الناس ويُبيِّن لهُمُ الحَقَّ ويَحُثُّهم عليه ويُبيِّن الباطِل ويُحذِّرهم مِنه، لكِنْ لا يَستَطيع أن يُوفِّق هذا للخَيْر ويَمنَع هذا عن الشَّرِّ ولو كان أَقرَبَ الناس إليه؛ لقَوْل الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص:٥٦]؛ ولقَوْله: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٩٩].

ولوِ استَطاع ذلك لَهَدَى عمَّه أبا طالِب، ولكِنَّه لا يَستَطيع، إنَّما هو هادٍ مُرشِدٌ، ودَليلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢].

ولم يَأتِ في القُرْآن ولا في السُّنَّة ما أَعلَم أنه هادٍ صِراطًا مُستَقيمًا، لكِن يَهدِي إلى، و«إلى» تَدُلُّ على الغاية وتُبيِّن أن الُمراد بالهِداية هِداية الدَّلالة والإِرْشاد، وأمَّا هِداية التوفيق فمُتَعدِّية بنَفْسها فتَشمَل الهِدايَتَيْن ولا تكون إلَّا لله عَزَّوَجَلَّ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح:٢].

ونحن إذا علِمْنا أن هذا هو الواقِعُ بالنِّسْبة للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فهو أيضًا الواقِع بالنِّسْبة لَنا وأَوْلى، نحن لا نَستَطيع أن نَهدِيَ الناسَ، غايةُ مَن عَلِم مِنَّا أن يَبلُغ ما عَلِم فقَطْ، ويَأمُر بالمَعْروف، ويَنهَى عن الُمنكَر، لكِن كَوْنه يَهدِي الناسَ هذا شيءٌ لا يُمكِن، فالهِداية بيَدِ الله.

فكَمْ مِن إنسان حرَصَ والِداه على هِدايته مَرَّةً بالتَّرْغيب، ومرَّةً بالتَّرْهيب، ومرَّةً بالتَّوْبيخ، ومرَّةً بالضَّرْب ولم يَهتَدِ، وكَمْ مِن إنسان ليس عِنده إلَّا عَجوز لا تَدرِي عنه ويَكون الله قد هَداهُ، وكَمْ مِن إنسان يَبقَى زَمانًا وهو مُنحرِف عن الصِّراط الُمستَقيم ثُم يَفتَح اللهُ عليه فيَهتَدِي ويَكون مِن خِيار عِباد الله الصالِحِين، ولكِنْ على الإنسان أن يَفعَل السبَبَ يَدعو الناس إلى دِين الله ويُبيِّن دِين الله عَزَّوَجَلَّ ويَعرِضه للناس بأَزْهى حُلَّة؛ حتَّى يَقبَلوه ويَنتَفِعوا به، وقد سبَقَ أن النَّبيَّ ﷺ كان إذا استُفتِيَ عن شيءٍ أَتَى بالأَمثِلة الَّتي تُقنِع الُمستَفتِيَ، خُصوصًا إذا استغرب الشَّيء واستنْكر الشيء، وذكَرْنا مِثالَيْن على ذلِكَ:

المِثال الأوَّل: المَرْأة الَّتي قالَتْ: يا رَسولَ الله: إن أُمِّي نذَرَت أن تَحُجَّ فلَمْ تَحُجَّ حتَّى ماتَتْ أفأَحُجُّ عنها؟ قال لها: «**نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ أَكَانَ يُجْزِيُ عَنْهَا؟**» قالَتْ: نعَمْ. قال: «**اقْضُوا اللهَ فَاللهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ**»[1].

المثال الثاني: لَمّا جاءَه رجُل قال: يا رَسولَ الله: إن امرَأَتي وَلَدَتْ غُلامًا أَسوَدَ. يَعنِي: وأَنا وأُمُّه أَبْيضان، من أينَ جاء هذا الأَسوَدُ؟ لم يقل: إن اللهَ على كلِّ شيءٍ قَديرٌ، ولم يَقُلْ: إن هذا خَلْق الله؛ لأن هذا أَعرابيٌّ، والأَعرابيُّ نُعامِله بالاستِدْلال بالمَحْسوس أَوْلى، لكِنِ الفَيْلسوف بالمَعْقول، فهذا الأَعرابيُّ قال له الرَّسولُ ﷺ: «**هَلْ لَكَ إِبِلٌ؟**» قال: نعَمْ. قال: «**ما أَلْوانُها؟**» قال: حُمْر. قال: «**هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟**» -الأَوْرَقُ الَّذي بين السَّواد والبَياض مَأْخوذ من الورِق وهي الفِضَّة، والفِضَّة لَونُها ليس أَبيضَ ناصِعًا- قال: «**أَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟**» قال: يا رَسولَ الله لعَلَّه نَزَعَه عِرْق -لعَلَّ آباءَه أو أُمَّهاتِه فيها أَورَقُ- قال: «**فَابْنُكَ هَذَا لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ**» لعَلَّ آباءَ هذا الطِّفْلِ كانوا سُودًا، أو أُمَّهاته من قِبَل أَبيه أو أُمِّه قال: «**لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ**»[2] هذا الدَّليلُ الحِسِّيُّ اقتنَعَ به الرجُل وذهَبَ مُقتَنِعًا أَشَدَّ الاقتِناع.

فكَونُ الإنسان يَضرِب الأَمْثال لِمَن كان عِندَه إِشْكال هذا مِن أَحسَن التَّعْليم، فالرَّسولُ ﷺ لا شَكَّ أنه هَدَى الناسَ إلى الحَقِّ وبيَّنَه لهم، لكِن لا يَستَطيع أن يُوفِّقهم للحَقِّ، وأن يَجعَلَهم بعد الغَيِّ في رَشَد.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، رقم (١٨٥٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب إذا عرض بنفي الولد، رقم (٥٣٠٥)، ومسلم: كتاب اللعان، رقم (١٥٠٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَآلِهِ وَ الصَّحْبِ وَالْأَوْلَادِ» قال العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: إذا ذُكِر الآلُ وَحْدَه فالمُـراد أَتباعُه. واستَدَلُّـوا لذلِكَ بقَوْله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر:٤٦]، فآلُ فِرعونَ يَعنِي: أَتباعَه.

وإذا ذُكِر الآلُ والصَّحْب صار المُراد بالآلِ الأَتْباع والصَّحْب مَنِ اجتَمَع بالنَّبيِّ ﷺ مُؤمِنًا به ومات على ذلِكَ.

وإذا قيلَ: آلُه وأَصحابُه وأَتباعُه. صار المُراد بالآلِ المُؤمِنين من قَرابَته، وبالصَّحْب الصَّحابة، وبالأَتْباع سائِرُ الأُمَّة.

ثُم هُنا مَسأَلة: إذا عُطِـف خاصٌّ على عامٍّ، أو عامٌّ على خاصٍّ، فهَلْ يَكـون الخاصُّ داخِلًا في العامِّ ويَكون ذُكِر مَرَّتَيْن، أو خارِجًا من العامِّ وخُصَّ للعِناية به؟

على قَوْلين للعُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ:

مِنهم مَن قال: إن إِفْراده بالذِّكْر يَدُلُّ على عدَم إِرادة دُخولِه في العُموم ولكِنَّه خُصَّ وأُخرِج من العُموم عِنايةً به، كقَوْله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر:٤] فالرُّوح جِبريلُ؛ وهو من المَلائِكة لا شَكَّ، فهل جِبريلُ دخَل في العُموم ثُم خُصَّ، فيَكون ذُكِر مَرَّتَيْن؛ مرَّة بطَريق العُموم، ومرَّةً بطَريق الخُصوص؟ أو أنه أُخرِج من العُموم وخُصَّ بالذِّكْر لشَرَفه؟

في هذا قَوْلان، والظاهِرُ أن الخِلاف قَريب من اللَّفْظي، لكِنَّهم هكَذا اختَلَفوا، فالصَّحْب جَمْع صاحِب، والصاحِبُ هو الصَّحابيُّ، واختُصَّ النَّبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم بأن صاحِبَه مَنِ اجتَمَع به مُؤمِنًا به ولو لَحْظة واحِدة، وأمَّا غَـيْره

فلا يَكون الإنسان صاحِبًا إلَّا إذا طالَتِ المُلازَمة، فلوِ اجتَمَعْت بشَخْص لِمُدَّة يَوْم أو يَوْمين في سفَر أو غير سفَر؛ فإنه لا يَكون صاحِبًا؛ لكِنِ النَّبيُّ ﷺ إذا اجتَمَع الإنسان مُؤمِنًا به ومات على الإيمان به فهو صاحِبُه ولو لَحْظة واحِدة.

فتَعريفُ الصَّحابيِّ إِذَنْ: مَنِ اجتَمَع بالنَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم مُؤمِنًا به ومات على ذلِكَ، وليس مَن رآه؛ لأَنَّكَ لو قُلْت: مَن رآه خَرَج بذلِكَ الأَعْمى كابنِ أُمِّ مَكتوم، فمَنِ اجتَمَع به أَوْلى مِمَّن رآه هَذه واحِدة.

ثانِيًا إذا قُلت: مَن رآه. يَشمَل مَن رآه ولو عن بُعدٍ دونَ أن يَجتَمِع به، وهذا لا يُسمَّى صاحِبًا مُجرَّد أنه رآه وبَيْنه وبَيْنه مَسافة ليس بصاحِب له لم يَجتَمِع به في مَكان.

والأَوْلاد جَمْع وَلَد، ويُطلَق في اللُّغة على الذَّكَر والأُنْثى، ودَليلُ ذلِك قولُه تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء:١١].

والمُرادُ بالأَوْلاد هُنا أَوْلاد رَسولِ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فيُحتَمَل أن المُراد بالصَّحْب أَوْلادهم، فيَكون بذلِك مَن جاءَ من ذُرِّيَّتهم، فعلى الأَوَّل يَكون وَجهُ تَخصيصهم بالذِّكْر أن أَوْلاد النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم جَمَعوا بين شَرَف الإِسْلام وشَرَف النَّسَب، ولِهَذا كانَت فاطِمةُ سيِّدة نِساءِ أَهْل الجَنَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لكَمال سِيادتها العِرْقية والدِّينية.

ثُم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهَاكَ فِي قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ نَظْمَ الْكِتَابِ» (هاكَ) بمَعنَى: خذ، وهي اسمُ فِعْل أَمْر، وعَلامة اسمِ فِعْل الأَمْر أن يَدُلَّ على مَعنَى الأَمْر ولا يَقبَل

عَلامته، مِثال: «صَهْ» اسمُ فِعْل أَمْر بمَعنَى: اسكُتْ، لكِن لا يَقبَل عَلامتَه، فعَلامتُه ياءُ المُخاطَبة أو نونُ التَّوْكيد، وهُنا لا تَدخُل ياءُ المُخاطَبة أو نونُ التَّوْكيد لا تَقول: «صَهِنَّ»، ولا تَقول: «صَهِي».

ومثل: «هَلُمَّ» فِعْل أَمِ اسمُ فِعْل؟ اختَلَف فيه العَرَب فمَن قال: هَلُمَّ إِلَيَّ يا زيدُ، وهلُمَّ إِلَيَّ يا جماعةُ. فهو عِنده اسمُ فِعْل، ومَن قال لِجَماعة: هَلُمُّوا. وللأُنْثَى: هَلُمِّي. فهو فِعْل، تَعالَوْا، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا﴾ [آل عمران:٦٤].

و«هَاكَ» لا تَقبَل عَلامةً لا النُّون ولا الياء ولا الواو، و(هاكَ) أي: خُذْ.

وقوله: «فِي قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ» (قواعِد) جَمْع قاعِدة، والقاعِدة أَصْل الشيء ومِنه قاعِدة الجِدار وقاعِدة العَمود أي: أَصلُه، والإِعْراب مَصدَر أَعرَب يُعرِب، والمَصدَر إِعْراب، والإِعْراب بمَعنَى الإِفْصاح والإِظْهار، ومِنه قولُهُم: أَعرَب فُلانٌ عن كذا يَعنِي: أَفصَح وأَبانَ وأَظهَرَ.

أمَّا في الاصْطِلاح هو تَغْيير أَواخِر الكلِمة؛ لاختِلاف العوامِلِ الداخِلة علَيْها.

وقوله: «نَظْمَ الْكِتَابِ» هذه مَفعولُ «هَاكَ» نَظْم الكِتاب «المُبْدِعِ» ويَجوز المُبدَع، يَعني: خُذْ نَظْم الكِتابِ المُبدَع الإِعْراب يَعنِي: البَديع الإِعْراب، ويُريد بالكِتاب كِتاب الجُمَل الَّذي لابنِ هِشام وشَرَحه الأَزهريُّ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، وهذا المُؤلِّف مُحمَّدُ بنُ عبد الله نظَمَه؛ لأن النَّظْم كما قال السَّفَّارينيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ في عَقيدته:

لأَنَّــــه يَســـــهُل الحِفْــــظَ كَـــما ... يَروق للسَّــمْع ويَشـفِي مِـن ظَـمَا[1]

---

(١) العقيدة السفارينية (ص:٤٠).

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَنْفَعَا ... بِهِ قَارِئَهُ وَسَامِعًا وَمَنْ دَعَا

(أَسَالُ اللهَ أَنْ يَنفَعا) السُّؤالُ يَكون على مَعانٍ مِنها سُؤال العِلْم، وهذا يَصدُر من الجاهِلِ إلى العالِم تَقول: سَألَني فُلانٌ عن مَعنَى قولِه تعالى. ويَكون بمَعنى طَلَب الإِعْطاء مِثْل سألَني مالًا.

والَّذي مَعَنا «أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَنْفَعَا» ليسَ المَعنـى: أَستَفْهِم اللهَ، أو أَطلُب منه الفَهْم، لكِنْ أَطلُبه «أَنْ يَنْفَعَا قَارِئَهُ» وَالأَلِف في قولِه: «أَنْ يَنْفَعَا» يَجوز في إِعْرابها وَجْهان:

الأَوَّلُ: أن تَكون مُنقَلِبة عن نون التَّوْكيد، وأَصلُها أن يَنفَعَنْ.

والثاني: أن تَكون للإِطْلاق أي: إِطْلاق الرَّوِيِّ، والنَّفْع هو الخَيْر والعَطاء وما أَشبَه ذلِك ضِدُّه الضرَر.

فقوله: «قَارِئَهُ» أي: أن يَنفَع قارِئَه «وَسَامِعًا» أي: سامِعه «وَمَنْ دَعَا» أي: مَن دعا للمُؤلِّف، أو مَن دَعا بنَفْعه، أي: أن يَنفَع الله بهذا الكِتابِ.

لكِن سُؤال اللهِ تعالى أن يَنفَع القارِئَ مَعناه أن القارِئَ يَسعَى لأَسْباب النَّفْع والانتِفاع به؛ بحَيْث يَبحَث عن مَعانِيه ويَتَفهَّم مَعانِيَه، أمَّا أن يَقول: اللَّهُمَّ إني أَسأَلُكَ أن أَنتَفِع بنَظْم قواعِد الإِعْراب ثُم يَسكُت، فهذا لا يَنفَع، كلَّما سأَلْت اللهَ شَيْئًا فافعَلِ السبَب الَّذي أُمِرْت به لو قُلْت: اللَّهُمَّ ارْزُقْني ولَدًا صالحًِا. وبقِيت على هذا مُدَّة سَنَوات وقيلَ لكَ: تَزوَّجْ حتَّى يَرزُقَك اللهُ. قُلت: أنا سأَلْت اللهَ أن

يَرزُقَني ولَدًا صالِحًا، فلا يَكون هذا الإِنسانُ سأَلَ الله بجِدٍّ، فإذا سأَلْت اللهَ فافْعَلِ السَّبَب.

لو قُلْت: اللَّهُم ارْزُقني طَعامي. ونِمْت على فِراشِكَ، فهذا لا يَستَقيم، نعَمْ إذا كان الإنسانُ عاجِزًا يَعتَمِد على الدُّعاء؛ لأنه عاجِز عن فِعْل الأَسْباب، أمَّا إذا كان يُمكِنك أن تَفعَل السبَبَ فلا بُدَّ مع الدُّعاء أن تَفعَل السَّبَب، وإلَّا لكان هذا الدُّعاءُ لا وَجهَ له.



ثم قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لَفْظٌ مُفيدٌ: بِالْكَلَامِ يُدْعَى وَجُمْلَةٌ: فَهْيَ أَعَمُّ قَطْعَا

هذا الكِتابُ مَأْخوذ من كِتاب لابنِ هِشامٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وشرَحه خالِدٌ الأَزهَريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والكِتاب فيه قَواعِدُ جُمَل، والظاهِر أن أَصلَه ما ذكَره ابنُ هِشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كِتابه المُغنِي في آخِره[1]، حيثُ ذكَرَ شيئًا كَثيرًا من هذا، وكذلِكَ ذَكَر في بَقيَّة الكِتاب معانِيَ بعض الكلِمات الَّتي ذكَرَها الناظِم، فمِنَ القَواعِد:

القاعِدة الأُولى: ما هُو الكَلامُ؟ إذ يَرِد الكَلام كَثيرًا في كَلام النَّحْويِّين.

فما هو الكَلامُ اصطِلاحًا؟

يَقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَفْظٌ مُفِيْدٌ بِالْكَلَامِ يُدْعَى»، الكَلام لَفْظ مُفيد، وهذه الجُملةُ

(١) انظر: مغني اللبيب (ص:٤٩٠).

هي الَّتي قالَها ابنُ مالِك في الأَلْفيَّة حيثُ قال:

كلامُنـــا لَفْـــظ مُفيـــد.........   ....[1]

فقَوْله: «لَفْظٌ» خرَجَ به ما عَداه من كُلِّ صَوْت، ومِن كلِّ إشارة، ومِن كُلِّ كِتابة؛ لأن ذلِكَ كلَّه لا يُسمَّى لَفْظًا، فمَثَلًا لو أن شَخْصًا كتَبَ صَفْحة كامِلة؛ فإنه لا يُسمَّى كَلامًا في اصطِلاح النَّحْويِّين، ولو أنَّه أَشار عِدَّة إشارات كلُّها تُفهَم كما يُفهَم المَعنَى باللَّفْظ فإنها لا تُسمَّى كَلامًا لا بُدَّ منَ اللَّفْظ، ولو أنَّنا سمِعْنا صوتًا يَحكِي شيئًا من الأَشْياء إيجابًا أو سَلْبًا؛ فإن ذلِك لا يُسمَّى كَلامًا وإن فُهِم مِنه مَعنَى الكَلام؛ لأنه ليسَ بلَفْظ.

وقولُ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مُفِيدٌ» هذا الوَصْفُ خرَجَ به ما ليس بمُفيد، والمُراد بالمُفيد ما تَتِمُّ به الفائِدة، وليس مُجرَّد الإِفادة؛ لأن مُجرَّد الإِفادة تَحصُل بالكلِمة الواحِدة، لكِنِ المُرادُ ما تَتِمُّ به الإِفادة.

وهَلْ يُشترَط في الإِفادة أن لا تَكون مَعلومة بالحِسِّ أو بالعَقْل أو بالفِطْرة أو لا يُشترَط؟

أَكثَرُ النَّحْويِّين على أنه لا يُشترَط أن تَكون مُفيدةً فائِدةً جَديدة بَلْ حَتَّى وإن أَفادَت فائِدةً مَعلومةً بالفِطْرة أو بالعَقْل أو بالحِسِّ فهو كَلام.

وعلى هذا فإذا قُلْت: الواحِدُ نِصْف الاثنَيْن. فهل يُسمَّى كلامًا؟

أَمَّا على القَوْل الراجِح فيُسمَّى كَلامًا.

---

(١) ألفية ابن مالك (ص:٩).

وأمَّا على مَن يَشتَرِط الفائِدة جَديدة؛ فإن هذا مَعلوم لا يَحتاج إلى مُخاطَبة.

ولو قُلْت: كُلُّ مُحدَث لا بُدَّ له من مُحدِث. فهَلْ هو كَلامٌ؟

على القَوْل الراجِح كَلامٌ، وعلى القَوْل الثاني المَرْجوح ليس بكَلام؛ لأن هَذا مَعلوم بالعَقْل.

ولو قُلْت: السَّماء فَوْقَنا والأَرْض تَحتَنا. على القَوْل الراجِح كَلام، وعلى مَن يَشتَرِط الفائِدة جَديدة ليس بكَلام؛ لأن هذا مَعلوم بالحِسِّ.

ولا بُدَّ من تَمام الفائِدة، فلو قُلْت: إن قام زَيْدٌ. فهذا مُفيدٌ لا شَكَّ، مُفيدٌ على أنه جُمْلة شَرْطيَّة، لكِنْ هل أَفاد فائِدةً تامَّةً؟

الجَوابُ: لا؛ لأن المُخاطَب لا يَزال يَترَقَّب إن قام زَيْد ماذا يَحصُل؟ فلا بُدَّ مِن فائِدة، أي: مِن تَمام الفائِدة.

وقولُه: «يُدْعَى» أَيْ: يُسمَّى.

ثُم قال: «وَجُمْلَةٌ فَهِيَ أَعَمُّ قَطْعَا»، هذا أيضًا **القاعِدة الثانِية** ما هي الجُمْلة؟

الجُمْلة أَعَمُّ مِن الكَلام؛ لأنها هي كلُّ لَفْظ مُركَّب مِن فِعْل وفاعِل، أو مُبتَدَأ وخَبَر، أو ما يَقوم مَقامَ ذلِك، هذه الجُمْلةُ، فإذا قُلت: إن قام زَيْد. فهي جُمْلة، لكِنْ لَيْست كَلامًا، ولو قُلْت: قامَ زَيْد. وحَذَفْت «إِنْ» فهي جُمْلة وكَلام أيضًا.

إِذَنْ: أَيُّهما أَعَمُّ الجُملةُ أو الكَلامُ؟

الجَوابُ: الجُملةُ؛ لأنَّ كلَّ كَلام جُمْلة وليس كُلُّ جُملة كَلامًا، إِذَنْ فالجُمْلة أَعَمُّ؛

لأنه يَدخُل فيها الأَخَصُّ؛ ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ لا تَنْعَكِسْ»، ولو قيلَ: لا يَنعَكِس لكان جَيِّدًا.

فكُلُّ كَلام جُمْلة، فإذا قُلْت لكَ: «فِ» يَعنِي: «فِ» بالوَعْد جُمْلة؛ لأَنَّها فِعْل أَمْر، والفاعِل مُستَتِر وُجوبًا، والمُستَتِر كالظاهِر في ثُبوت كَوْنها جُمْلة، وهذا كَلام؛ لأنه يُفيد فائِدة تامَّة.

ثم قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ لا تَنْعَكِسْ وَجُمْلَةٌ قِسْمانِ لَيْسَ تَلْتَبِسْ

إِسْمِيَّةٌ فَهِيَ بِالِاسْمِ تُبْتَدَا فِعْلِيَّةٌ بِالفِعْلِ فَابْدأْ أَبَدَا

بدَأَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُفصِّل هل كلُّ جُمْلة فهي اسْمِيَّة؟ أو كل جُمْلة فهي فِعْلِيَّة؟ أو في ذلِك تَفْصيل؟ والثالِث هو المُراد: الجُمَل نَوْعان:

- جُمْلة اسمِيَّة.
- جُمْلة فِعْليَّة.

فما ابتُدِئ بالاسْمِ فهو اسْمِيَّة، وما ابتُدِئ بالفِعْل فهو فِعْليَّة.

فإذا قال لكَ قائِلٌ: «قامَ زَيْد» أَفِعْليَّة هي أَمِ اسمِيَّة؟

الجَوابُ: فِعْليَّة؛ لأنها بدَأَت بالفِعْل.

وإذا قال: أَقائِمٌ زَيْد؟ فهي اسمِيَّة؛ لأنها ابتَدَأَت بالاسْمِ.

وإذا قال لكَ قائِلٌ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١] أَجُمْلة فِعْلية أمِ اسمِيَّة؟

الجَوابُ: إن قُلْت: اسمِيَّة. أَخطَأْت، وإن قُلْت: فِعْلية. أَخطَأْت، فعَلى قول الكُوفِيِّين تكون اسمِيَّة؛ لأنَّهم يُعرِبون ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ على أنها مُبتَدَأ، فتكون الجُمْلة اسمِيَّة، وأمَّا مَن يُعرِبها على أنَّها فاعِل لاسْمٍ مَحْذوف أو فاعِل بالفِعْل المَذْكور قُدِّم عليه فتكون فِعْليَّة، لكِن أنت تَعرِف الضابِط ونَزِّل خِلافَ العلماء عليه كُلُّ جُمْلة ابتدَأَت بفِعْل فهِيَ فِعْليَّة، أو باسْمٍ فهي اسمِيَّة، هذا الضابِطُ؛ ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجُمْلَةٌ قِسْمانِ لَيْسَ تَلْتَبِسْ

إِسْمِيَّةٌ فَهِيَ بِالاسْمِ تُبْتَدَا ... فِعْلِيَّةٌ بِالْفِعْلِ فَابْدَأْ أَبَدَا

فإذا قُلْت: إن زَيْدًا قائِم. فنَقول: الجُملة اسمِيَّة والحَرْف الناسِخُ لا عِبرةَ به؛ لأن الحَرْف لا يَدُلُّ على مَعنًى بنَفْسه، أمَّا لو قُلْت: كان زَيْد قائِمًا فالجُمْلة فِعْليَّة؛ لأن «كان» فِعْل له مَعنًى بنَفْسه بخِلاف الحَرْف.

ثُم إن المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترَك تَقسيمًا آخَرَ للجُمْلة وهي صُغرَى وكُبرَى، فالجُمْلة الصُّغْرى هي الَّتي تَقَع مَوقِع المُفرَد، والكُبْرى: ما تَترَكَّب من مُبتَدَأ وخبَر، أو فِعْل وفاعِل، أو ما يَنوبُ مَنابَهما.

فإذا قُلْت: زَيْد أَبوه قائِمٌ، فعِندنا الآنَ جُمْلتان صُغرَى وكُبرَى، الكُبرى ما تَركَّبت من قَوْلنا: زَيْد أَبوه قائِمٌ؛ لأن «زَيْد» مُبتَدَأ، و«أَبوه» مُبتَدَأ ثانٍ، و«قائِمٌ» خَبَر المُبتَدَأ الثاني، والجُمْلة خَبَر المُبتَدَأ الأوَّل.

والصُّغْرى هي الَّتي تَقَع مَوقِع المُفرَد، وهي: «أَبوه قائِمٌ» وإنَّما قُلْنا: إنها تَقَع مَوقِع المُفرَد؛ لأن الخَبَر الأَصْل فيه أن يَكون فيها مُفرَدًا، وهذه «أَبوه قائِمٌ» وقَعَت على أنها خَبَر مُبتَدَأ.

مثال: «قَدِم زَيْد والشَّمْسُ طالِعةٌ»، (الشمسُ طالِعةٌ) صُغرَى؛ لأنَّها وقَعَت مَوقِع المُفرَد وهو الحال، إِذْ إن التَّقْدير: حالَ طُلوع الشَّمْس، وعلى هذا فقِسْ، فصارَتِ الجُمْلة اسمِيَّة وفِعْليَّة، وكلٌّ مِنهما إمَّا صُغرَى وإمَّا كُبْرى.



ثُم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْـجُملَةُ الَّتِـي لهـا مَحَـلُّ ... سَـبْعٌ ؛ فَخُـذْهَا خَـبَرٌ يَحِـلُّ

حَـالٌ وَمَفعُـولٌ مُضَـافٌ وَاقِـعُ ... جَـوَابَ شَرْطٍ جَـازِمٍ وَتَـابِعُ

لِـمُفْرَدٍ وجُمْلَـةٍ ذَاتِ مَحَـلْ

هذا تَقْسيم ثالِث للجُمْلة، وهي أنها تَنقَسِم إلى قِسْمين: جُمْلة لها مَحَلٌّ، وجُملة لا مَحَلَّ لَها من الإعْراب، وهذا أيضًا فيه فائِدة، جُمْلة لها مَحَلٌّ من الإِعْراب، والجُملة الأُخْرى ليس لها مَحَلٌّ من الإِعْراب، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأَوَّل:

وَالْجُمْلَـةُ الَّتِـي لَهَـا مَحَـلُّ ... سَـبْعٌ فَخُـذْهَا ....

لَيْست أَشياءَ مَحْسوسة، لكِنه أَراد بقَوْله: (خُذْهَا) التَّنْبيـه على الاعتِناء بهذه الجُمَلِ الَّتي لها مَحَلٌّ.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «خَبَرٌ يَحِلُّ» الجُمْلة الواقِعة خَبَرًا لها محَلٌّ من الإِعْراب، والواقِعة مُبتَدَأ وخَبَرًا ليسَ لها محَلٌّ من الإعْراب، فإذا قُلت: زَيْد قائِم. هذه لا محَلَّ لها من الإِعْراب، ولو قُلْت: زَيْد أبوه قائِمٌ. فالجُمْلة كلُّها لا محَلَّ لها من الإِعْراب، و«أَبوهُ قائِمٌ» لَها محَلٌّ من الإِعْراب، محَلُّها الرَّفْع؛ لأنها خَبَر المُبتَدَأ.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حالٌ» يَعنِي: كذلِك الَّتي تَقَع حالًا فلَها محَلٌّ، مِثال ذلِك: جاءَ الرجُل يَركُض، فـ«جاءَ الرجُل» فِعْل وفاعِل، و«يَركُض» فِعْل مُضارِع وفاعِله مُستَتَر جوازًا تَقديرُه هو، وجُمْلة يَركُض في محَلِّ نَصْب على الحال، الَّتي وقَعَت خبَرًا في محَلِّ رَفْع، والَّتي وقَعَت حالًا في محَلِّ نَصْب.

الثالِثة: قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومَفعُولٌ» يَعنِـي: أن تَقَع الجُمْلة مَفعولًا، إمَّا مَقولًا لقَوْل، وإمَّا مَفعول (ظَنَّ) وأَخواتها، أو غَيْر ذلك، هذه أيضًا محَلُّها النَّصْب، فالحالُ محَلُّها النَّصْب والواقِعة مَفْعولًا أيضًا محَلُّها النَّصْب.

مِثال ذلِك في مَقول القَوْل: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠] فجُمْلة: ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، في محَلِّ نَصْب مَقول القَوْل.

ومِثال الواقِعة مَفعولًا به أن تَقَع مَفعولًا به في ظَنَّ وأَخَواتها، تَقول: أَظُنُّ زَيْدًا يَفهَم الدَّرْس، فـ«زيْدًا» هو المَفْعول الأوَّل، و«يَفهَم الدَّرْس» المَفْعول الثاني، في محَلِّ نَصْب على أنه مَفعولٌ ثانٍ.

هذه ثَلاثُ جُمَل لها محَلٌّ.

ثُم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مُضافٌ» يَعنِي: أيضًا من الجُمَل الَّتي لها محَلٌّ من الإِعْراب

أن تَكون مُضافًا والمُراد مُضاف إليه، فإذا وقَعَتِ الجُمْلة مُضافًا إليه صار لها مَحَلٌّ، ومَحَلُّها الجَرُّ.

مِثال ذلِك قولُه تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩]، وكذلِكَ قولُه تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف:٣٩]، فـ﴿إِذ﴾ مُضافة إلى ﴿ظَّلَمْتُمْ﴾.

وكذلِكَ «حَيثُ» تُضاف إلى الجُمْلة بعدَها تَقولُ: اجلِسْ حيثُ جلَسَ زَيْد. فـ(جَلَس) هُنا في مَحَلِّ جَرٍّ على أنها مُضاف إليه، فلَها مَحَلٌّ من الإِعْراب.

ثُم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جَوَابَ شرطٍ» الجُمْلة الواقِعة جَواب شَرْط أيضًا لها مَحَلٌّ من الإِعْراب، ومَحَلُّها الجَـزْم؛ لأن جَواب الشَّرْط يَكون مَجزومًا، والمُرادُ بذلِكَ ما لم يَقَعِ الجَزْم عليها لَفْظًا، فإن وقَعَ الجَزْم عليها لَفْظًا فهي مَجْزومة، مِثْل: إن تَقُمْ أَقُمْ. فكلِمة «أَقُمْ» هُنا لها مَحَلٌّ من الإِعْراب على أنها جَوابُ الشَّرْط، مِثال ذلك قولُه تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف:١٨٦]، وقولُه: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾ [الأعراف:١٧٨].

وبهذا عرَفْنا أنه كلَّما اقترَنَتِ الفاءُ الرابِطةُ بجُمْلة الشَّرْط فلها مَحَلٌّ من الإِعْراب، ومَحَلُّها الجَزْم، ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾ ﴿مَن يَهْدِ﴾ فِعْل الشَّرْط، والفاء رابِطة لجَواب، و(هُوَ المُهْتَدِي) جُمْلة في مَحَلِّ جَزْم؛ لأنَّها جَوابُ شَرْط جازِم.

ثُم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَتَابِعُ لِمُفْرَدٍ» فهل يُمكِن للجُمْلة أن تَتبَع مُفرَدًا؟

الجَوابُ: نعَمْ، يُمكِن، تَقول: مرَرْتُ برجُل يَعبَث. «برجُل» جارٌّ ومجـرورٌ،

و«يَعْبَثُ» فِعْل مَرفوع بضَمَّة ظاهِرة، وفاعِلُه مُستَتِرٌ في جَواب تَقديرُه «هو»، والجُمْلة صِفة لـ«رجُل»، ولو أنَّكَ قُلْت: مرَرْتُ بزَيْد يَعبَث. صارَتِ الجُمْلة حالًا؛ لأنَّهم يَقولون: الجُمَل إذا وقَعَت بعد النَّكِراتِ فهي صِفاتٌ، وإذا وقَعَتْ بعد المَعارِف فهِيَ أَحْوالٌ.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَتَابِعُ لِمُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ ذَاتِ مَحَلْ» يَعنِي: وتابعٌ لجُمْلة ذاتِ مَحَلٍّ. فالتابعُ لجُمْلة ذاتِ مَحَلٍّ حُكْمه حُكْم الوُقوع، أي: أنه يَكون له مَحَلٌّ منَ الإعْراب. مِثالُ ذلِكَ: زَيْد قام أَبوه وقعَدَ أَخوه. فجُمْلة «قامَ أَبوهُ» في مَحَلِّ رَفْع على خَبَر مُبتَدَأ و«قعَدَ أَخوهُ» أيضًا في مَحَلِّ رَفْع تابِعة لـ«قامَ أَبوهُ».



ثم قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَسَـبْعَةٌ بِـلَا مَحَـلٍّ فِي الْجُمَـلْ

ذَاتُ ابْتِـداءٍ وَاعْـتِرَاضٍ وَصِـلَهْ ... جَـوَابُ شَرْطٍ لَـيْسَ جَـزْمٌ دَخَلَـهْ

وقَسَـمٍ وذاتُ تَفْسِـيرٍ لِـهَلْ ... وتَابِعَـهْ لِـجُمْلَةٍ بِـلَا مَحَـلْ

الجُمَل أَربَعَ عَشْرَةَ جُمْلةً، سَبْعة لها مَحَلٌّ، وسَبْعة لا مَحَلَّ لها، فالسَّبْعة الَّتي لها مَحَلٌّ:

الأولى: خَبَرية ومَحَلُّها الرَّفْع، مِثل: «زَيْد أبوه قائِمٌ».

الثانِية: حالِيَّة ومَحَلُّها النَّصْب، مِثالُه: «جلَسَ القَوْم وهُمْ يَستَمِعون».

الثالِثُ: المُضاف إليه، مِثالُه: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة:١١٩]، جُمْلة ﴿يَنفَعُ﴾ تُعرَب مَفعولًا به في مَحَلِّ نَصْب.

الرابعة: مَقول القَوْل مِثْل ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠].

الخامسة: وكذلكَ إذا كانَتْ مَفعولًا ثانِيًا لـ«ظَنَّ» وأَخَواتها.

السادسة والسابعة: إذا كانَتْ خبَرًا لـ«كان» وأَخَواتها، أو خَبَرًا لـ«إن» وأَخَواتِها، فإن الجُمْلة الَّتي تَقَع خبَرًا لها مَحَلٌّ، سَواءٌ كانت باقِيَةً على أَصْلها أو مَنْسوخة؛ ولهذا لو قلت: «كان طالِبُ العِلْم يَجتَهِد في الطلَبِ»، فجُمْلةُ «يَجتَهِد» مَحَلُّها النَّصْب، و«ظَنَنْت زيدًا يَفهَم» جُملةُ «يَفهَم» مَحَلُّها النَّصْب، فالجُمْلة الَّتي تَقَع خبَرًا لها مَحَلٌّ، سَواءٌ كانَت مَنسوخةً، أو باقِيةً على أَصْلها.

يَقول المُؤلِّف رَحِمَهُٱللَّهُ: «وَسَبْعَةٌ بِلَا مَحَلٍّ فِي الْجُمَلْ» أي: سَبْع جُمَل ليس لها مَحَلٌّ من الإِعْراب:

الأُولى: قال: «ذَاتُ ابْتِدَاءٍ» الجُمْلة الابتِدائِيَّة ليسَ لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب، فإذا قُلْت: «الطالِبُ فاهِمٌ»، فهَذه جُمْلة ابتِدائِيَّة، «الطالِبُ» مُبتَدَأ، و«فاهِمٌ» خبَرُ المُبتَدأ، ولا تَقول: الجُمْلة في مَحَلِّ كَذا وكذا؛ لأنها جُمْلة ابتِدائِيَّة، وعلى هذا فكُلُّ جُمْلة مُركَّبة من مُبتَدَأ وخَبَر وليسَتْ من ذَوات المَحَلِّ، فليسَ لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب.

كذلِكَ أيضًا الجُمْلة الشَّرْطيَّة إذا لم تَأتِ جوابًا للشَّرْط، ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣]، فهذه الجُمْلة ليس لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب؛ لأَنَّها جُمْلة ابتِدائِيَّة وشَرْطيَّة ليس لها مَحَلٌّ، هَذه واحِدة.

الثانية: «وَاعْتِرَاضٍ» الجُمْلة المُعتَرِضة ليس لها مَحَلٌّ من الإِعْراب، وهي الَّتي تَعتَرِض بين شَيْئين مُتلازِمَيْن مِثْل أن تَقول: «زَيْد يا مُحَمَّدُ فاهِمٌ» فـ«زَيْد»: مُبتَدَأ، و«فاهِمٌ»: خَبَر، و«يا مُحَمَّد»: جُمْلة نِداءٍ ليس لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب؛ لأنها جُمْلة مُعتَرِضة، فكُلُّ جُمْلة مُعتَرِضة -أي: واقِعة بين شَيْئَيْن مُتلازِمَيْن- فإنه ليس لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب.

ويُضرَب المَثَل بالرجُل المَلْهوف، وهو الَّذي يَتكلَّم دون أن يُرَدَّ إليه الكَلام، يُقال: هذا جُمْلة مُعتَرِضة؛ لأنه لا مَحَلَّ لها من الإِعْراب، فليس له الحَقُّ أن يَتكلَّم، فإذا تَكلَّم فقَدِ اعتَرَض، ويُسمَّى هذا جُمْلة مُعتَرِضة.

أي: أن بَعْض الناس الَّذين يَفهَمون الجُمْلة المُعتَرِضة يُعبِّرون عن المَلْهوف -وهو الَّذي يَتكلَّم دون أن يُرَدَّ إليه الكَلام- يُسمُّونه: جُمْلة مُعتَرِضة.

الثالِثة: «وَصِلَة» جُمْلة الصِّلَة -وهي الثالِثة- ليس لها مَحَلٌّ من الإِعْراب، يَعنِي: صِلة المَوْصول ليس لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِى جَآءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ ﴾ [الزمر:٣٣] فجُمْلة: ﴿جَآءَ بِالصِّدْقِ﴾ جُمْلة تامَّة، لكِنْ ليس لها مَحَلٌّ مِن الإِعْراب؛ لأنَّها وقَعَت صِلة المَوْصول، وكل صِلة المَوْصول ليس لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب، وليس مِثْل ذلك «جاءَ الَّذي في البَيْت»؛ لأن «في البَيْت» ليسَتْ جُمْلة، وإنَّما شِبْه جُمْلة، لكِن في نَفْس الواقِع ليس لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب، ولكِنَّها تُسمَّى اصطِلاحًا شِبْه جُمْلة.

الرابع: «جَوابُ شَرْطٍ لَيْسَ جَزْمٌ دَخَلَهْ» يَعنِي بذلِك: جَواب الشَّرْط غَيْر الجازِم، فالشَّرْط الَّذي لا يَجزِم جَوابُه لا مَحَلَّ له منَ الإِعْراب، قال اللهُ تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون:١]، فجُمْلة: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ﴾ لا مَحَلَّ لها من الإِعْراب؛ لأنها جَوابُ شَرْط غير جازِم.

وجُمْلة: «إن جاءَ زَيْد فأَكرِمْه» فجُمْلة «أَكرِمْه» لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب؛ لأن الشَّرْط جازِمٌ، أمَّا «إذا جاءَ زَيْدٌ فأَكرِمْه» فليس لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب؛ لأن الشَّرْط غير جازِم، فما هو المَحَلُّ الَّذي نَجعَله لها؟ لا شيءَ؛ لأن جَوابَ الشَّرْط غير مَجْزوم، فإذا كان غيرَ مَجْزوم فإن الجُمْلة الَّتي تَقَع في مَحَلِّه ليسَتْ مَجْزومة ولا في مَحَلِّ الجَزْم. إِذَنْ كلُّ جَواب شَرْط غير جازِم لا مَحَلَّ له منَ الإِعْراب؛ ولهذا قال: «جَوَابُ شَرْطٍ لَيْسَ جَزْمٌ دَخَلَهْ» واللهُ أَعلَمُ، وصلَّى الله على نبِيِّنا مُحمَّد وعلى آله وصَحْبه أَجمَعين.

وقولُ المُؤلِّف: «وَسَبْعَةٌ بِلَا مَحَلٍّ فِي الْجُمَلْ» هذا التَّعبيرُ فيه مُخالَفة في قاعِدة من قَواعِد النَّحْو؛ حيثُ قال: «سَبْعة» والصَّوابُ: سَبْع؛ لأن المَعْدود لو كان مُؤنَّثًا فإنه يُذكَّر العدَدُ فيما دونَ العشَرة، تَقول: «سَبْع نِساءٍ»، و«سَبْعة رِجال».

الخامسة: قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَسَمٍ» يَعنِي: وجوابُ قسَمٍ مِثْل قول الله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧]، فإن جُملة: ﴿لَتُبْعَثُنَّ﴾ ليس لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب، لأنها جَوابُ قَسَم، وكذلِكَ لو قُلتَ: واللهِ لأَفعَلَنَّ كذا؛ فإن قولَكَ: لأَفعَلَنَّ كذا. جوابُ قَسَم وليسَ لها مَحَلٌّ من الإِعراب.

إِذَنْ: كلُّ جُمْلة تَقَع جَوابًا فليسَ لها مَحَلٌّ منَ الإِعْراب هذه القاعِدةُ.

السادسة: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَذَاتُ تَفْسِيرٍ لِهَلْ» يَعنِي: من الجُمَل الَّتي ليسَ لَها مَحَلٌّ من الإِعْراب الجُمْلة الَّتي تَقَع تَفسيرًا.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لِهَلْ» الظاهِرُ أنه على سَبيل المِثال، وإلَّا قد تَكون تَفْسيرًا لغَيْر «هَلْ»، ومَثَّل لذلِكَ بقَوْله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ بعدَ قوله: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء:٣].

وهذا المِثالُ فيه شيءٌ من النَّظَر؛ لأنه يَحتَمِل احتِمالًا قوِيًّا أن يَكون المَعنَى: قالوا: هَلْ هذا إلَّا بشَرٌ مِثْلكم. لكِنْ على كَلام المُؤلِّف الَّذي مثَّل بها يُريد أن تكون تَفْسيرًا لكلِمة: ﴿ٱلنَّجْوَى﴾ ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، فتكونُ ﴿هَلْ هَٰذَآ﴾ تفسيرًا لـ﴿ٱلنَّجْوَى﴾، ولكِنَّا نَقول: حتَّى لو جعَلْناها تَفسيرًا لـ﴿ٱلنَّجْوَى﴾؛ فإن «النَّجوَى» مَفعولٌ لقَوْله: «أَسَرُّوا»، والمُفسِّر محَلُّه محَلُّ المُفسَّر.

ولو قيل: إن أَقرَب مِثال أن تَقول: «هَلْ جاء زَيْد» فإنَّ جُمْلة «جاءَ زَيْد» تَفْسير للاستِفْهام وليس لها محَلٌّ منَ الإِعْراب.

السابعة: قال رحمه الله تعالى: «وَتَابِعٌ لِجُمْلَةٍ بِلَا مَحَلْ».

هذا الصَّوابُ، يَعنِي: لا يَستَقيم البَيْت إلَّا بحَذْف التاء. يَعنِي: وكتابِعٍ منَ التَّوابِع لجُمْلة بلا محَلٍّ، فإذا قُلت: زَيْدٌ قام وقعَدَ عَمرٌو. فهُنا العَطْف عَطْف جُمْلة على جُمْلة، والجُمْلة الأُولى هي: «زَيْد قائِمٌ» وهي جُمْلة ابتِدائيَّة ليسَ لها محَلٌّ منَ الإِعْراب.

إِذَنِ القاعِدةُ: كلُّ جُمْلة مَعْطوفة على ما لا محَلَّ له فلَيْس لها محَلٌّ منَ الإِعْراب؛ لأن المَعْطوف يَتبَع المَعْطوف عليه في كلِّ شيءٍ، حتَّى في محَلِّه.

وكذلِكَ «زَيْد قامَ وقعَدَ أَبوهُ» جُمْلة: «قعَدَ أبوهُ» إن كانت مَعطوفةً على الجُمْلة الكُبْرى -يَعنِي: على الجُمْلة الابتِدائِيَّة- فليس لها محَلٌّ منَ الإعْراب، وإن كانت مَعْطوفة على الجُمْلة الصُّغْرى: «زَيْد قامَ وقعَدَ أَبوهُ» فلَها محَلٌّ منَ الإِعْراب.

يَعني لو قال القائِلُ: ما تَقول في هذا المِثالِ: «زَيْد قامَ وقعَدَ أَبوهُ» الجُمْلة هُنا مَعْطوفة، لكِنْ هَلْ لها محَلٌّ مِن الإعراب؟

نَقول: إن جعلْتها مَعْطوفة على الجُمْلة الكُبْرى الابتِدائيَّة فليس لها مَحَلٌّ منَ الإعْراب؛ لأن ما عُطِف على ما لا مَحَلَّ له ليس له مَحَلٌّ، وإن جعَلْتها مَعطوفةً على «قامَ» فلَها مَحَلٌّ، ويَكون التَّقْدير: زَيْد قامَ، وزَيْد قعَد أَبوهُ.

فهِيَ إِذَنْ على حَسب النِّيَّة، والقاعِدة: أن ما عُطِف مِنَ الجُمَل على جُمْلة لها مَحَلٌّ فله مَحَلٌّ، وما عُطِف على جُمْلة ليس لها مَحَلٌّ فليس له مَحَلٌّ.

ثُم انتَقَل رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكَلام على الجُمَل، فبلَغَتِ الجُمَل على هذا التَّقديرِ أربَعَ عَشْرةَ جُملةً، مِنها ما لا مَحَلَّ له، ومِنها ما له مَحَلٌّ، أمَّا إذا أَتَتِ الجُمْلة في سِياق الكَلام فهذا بَحْث آخَرُ جَديدٌ يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه:

وَإِنْ أَتَتْـكَ بَعْـدَ مَحْـضِ النَّكِـرَهْ ... جُمَـلُ أَخْبَـارِ لَـهَا مُشْـتَهِرَهْ

يَعنِي: إذا أَتَتْك جُملة بعد النَّكِرة.

ثم قال: «فَهْيَ لَدَى النُّحاةِ كُلِّهِمْ صِفَهْ» وهذه قاعِدة من قَواعِد الإِعْراب: الجُمْلُ بعد النَّكِـرات صِفاتٌ، تَقول مثَلًا: مرَرْتُ برجُل يَحفَظ القُرآن. فجُملة: «يَحفَظ القُرآن» صِفة للرجُل ومَحَلُّها الجَرِّ؛ لأن صِفة المَجْرور مَجْرور.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بَعْدَ مَحْضِ النَّكِرَهْ» احتِرازًا من النَّكِرة المَخْصوصة؛ فإن الجُمْلة بعدَها يَصِحُّ أن تَكون صِفةً، ويَصِحُّ أن تَكون حالًا مِثال ذلِكَ: «مـرَرْتُ برجُل كَريمٌ يَجـودُ بمالِه على الفُقَراء» «رجُل» نَكِرة مَوْصوف بكلِمة «كَريم» «يَجود على الفُقَراء» جُملةُ: «يَجود» يَصِحُّ أن تكون صِفة؛ لأن النَّكِرة ليسَتْ مَحْضةً، ويَصِحُّ أن تَكون حالًا.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـا يَجِـيءُ بَعْـدَ مَحْـضِ الْمَعْرِفَـهْ

فتِلـــكَ أَحـــوالٌ ....

الَّذي يَجِيء بعدَ مَحْض المَعْرفة يَعنِي: بعد اسمٍ مَعرِفة ومَعرِفته مَحْضة فتِلْك أَحْوال، واحتَرَز بقَوْله: «بَعْدَ مَحْضِ الْمَعْرِفَهْ» عَمَّا لو جاء بعدَ اسمٍ مَعرِفة، لكن ليسَتْ مَحْضة، بل هي بمَعنَى النَّكِرة، مِثْل قولِه تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة:٥] فجُمْلةُ: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ جاءَت بعد كلِمة: ﴿ٱلْحِمَارِ﴾، والحِمار إن نظَرْنا إلى ظاهِر اللَّفْظ قُلْنا: إنَّه مَعرِفة، وإن نظَرْنا إلى أن المُراد الجِنْس، وأن المَعنَى كمَثَل حِمار يَحمِل أسفارًا، قُلْنا إنها: نَكِرة ليسَتْ مَعرِفة مَحْضة، فيَجوز في كلِمة: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ أن تَكون حالًا من ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ وأن تَكون صِفة؛ لأن الحِمار ليس مَحْض مَعرِفة، ومِنه قول الشاعِرِ:

وَلقَـدْ أَمُـرُّ عَـلَى اللَّئِـيمِ يَسُـبُّنِي ... فَمَضيْتُ ثُمَّتَ قُلْـتُ لَا يَعْنِيـنِي[1]

«اللَّئِيمِ» هذه مَعرِفة مُحلًّى بـ(أل) لكِنَّه ليس مَحْضًا لاحتِمال أن يُراد به الجِنْس وأن يَكون مَعنَى البَيْت: ولَقَدْ أَمُرُّ على لَئِيمٍ يَسُبُّني.

وعليه فيَكون جُمْلة: «يَسُبُّني» صالِحةً لأَنْ تكون حالًا، ولأَنْ تَكون صِفة، فباعتِبار اللَّفْظ (اللَّئيم) نَجعَلها حالًا، وباعتِبار المَعْنى أن المُراد أيُّ لَئيمٍ نَجعَلها صِفة.

---

(١) نسبه في الأصمعيات (ص:١٢٦) لشمر بن عمر الحنفي.

ولهذا قَيَّد المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك بالمَحْض، ثم قال:

.... وَقَـدْ تَتَّصِـلْ بِغَـيرِ مَحْـضٍ ....

يَعنِي مَعناه: أن الجُمَل قد تَتَّصِل بغَيْر مَحْض في المَعرِفة وبغَيْر مَحْض في النكِرة؛ فإنِ اتَّصَلَت بغير مَحْض في النكِرة جاز أن تَكون حالًا وأن تَكون صِفةً، وكذلِكَ إذا اتَّصَلَت بمَعرِفة غير مَحْضة فإنها تَكون حالًا أو صِفة.

فإذا قُلت: «مرَرْت بالرجُلِ يَضحَكُ» تَتَمحَّض الجُمْلة أن تَكون حالًا؛ لأن «رجُل» لا يُراد به الجِنْس، وقولُكَ: «مرَرْت بعَبْد الله يَقرَأ» تَتَعيَّن أن تَكون حالًا؛ لأن ما قَبْلها مَعرِفة مَحْضة، وقولُكَ أيضًا: «مرَرْتُ بالسَّفيهِ يَعبَثُ» يَحتَمِل الوَجْهَيْن، يَحتَمِل المَعْنى مرَرْتُ بسَفيه يَعبَث، أو أن المَعنَى: مرَرْت بالسَّفيه حالَ كونِه يَعبَث. وقولُكَ: «مرَرْت برجُل قائِمٍ يَخطُب» يَحتَمِل الوَجهَيْن؛ لأنه نَكِرة غيرُ مَحضَة، فتَجوز أن تَكون جُمْلة: «يَخطُب» صِفة أو حالًا، إلَّا إذا جَعَلْت «يَخطُب» حالًا من الضَّمير المُستَتِر في «قائِمٍ» فتَعيَّن أن تَكون حالًا؛ لأن صاحِبَها مَعرِفة مَحْضة.



قال الناظِمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فَصْل في الجارِّ والمَجْرورِ»

لَا بُـدَّ لِلجَـارِ مِـنَ التَّعَلُّـقِ ... بِفِعْـلٍ اوْ مَعْنَـاهُ نَحْـوَ مُرْتَقِـي

وَاسْـتَثْنِ كُـلَّ زَائِـدٍ لَـهُ عَمَـلْ ... كَ(الْبَا) وَ(مِنْ) وَ(الْكَافِ) أَيْضًا وَ(لَعَلْ)

لَـدَى عُقَيْـلٍ ثُـمَّ لَـوْلَايَ كَـذَا ... لَـوْلَاكَ لَـوْلَاهُ فَعَمْـرٌو قَـالَ ذَا

لَـوْلَا أَنَـا الْفَصِيحُ عِنْـدَ الْأَكْثَـرِ ... وَأَنْتَ أَيْضًـا ؛ فَـاعْلَمْ هَـذَا وَاذْكُـرِ

هذا فَصْل في الجارِّ والمَجْرور، وهُما في الحَقيقة مَعمول، يَعنِي: أنَّهما يَقَعان مَوقِع المَفْعول به، وكلُّ اسمٍ مَفعول به فلا بُدَّ له من عامِلٍ يَقَع عليه، إِذَنْ لا بُدَّ للجارِّ والمَجْرور من مُتعَلَّق؛ لأنه يَقَع مَوقِع المَفْعول به، فلا بُدَّ له من عامِلٍ؛ ولهذا قال:

لَا بُـدَّ لِلْجَـارِ مِـنَ التَّعَلُّـقِ ... بِفِعْـلٍ اوْ مَعْنَـاهُ ....

وقول المُؤلِّف -رحِمهُ اللهُ تعَالَى-: «لَا بُدَّ لِلْجَارِّ» ولم يَقُلْ: للمَجرور، فإمَّا أن يَكون ذَكَر ذلِكَ اكتِفاءً، وإمَّا أن يَكون ذكَرَ ذلِكَ على قَوْل مَن يَقول: إن المَدار على العامِلِ الَّذي هو الجارُّ، وأمَّا المَجْرور فتبَعٌ، والمَسأَلةُ سَهْلة، إنَّما كُلُّ جارٍّ ومَجرورٍ لا بُدَّ له أن يَتعَلَّق بفِعْل أو مَعْناه، والفِعْل يَعُمُّ الفِعْل الماضِيَ، والفِعْل المُضارِع، وفِعْل الأَمْر.

مِثالُه في الماضي أن تَقولَ: «مَرَّ زَيْد بعَمرٍو»، ومِثالُه المُضارِع: «يَمُرُّ زَيْد بعَمرٍو»

ومِثالُه في الأَمْـر: «امْرُرْ بعَمرٍو» فأيُّ فِعْل منَ الأَفْعال يَصِـحُّ أن يَتعَلَّق به الجـارُّ والمَجْرور، والجارُّ والمَجْرور كما قُلْت يَقَعُ مَوقِع المَفْعول به.

وقولُه: «اوْ مَعْنَاهُ» أي: مَعنَـى الفِعْل وهو الَّذي يَعمَل عمَل الفِعْل، كاسـمِ الفاعِل، واسمِ المَفْعول، والصِّفة، والمَصدَر.

المُهِمُّ: كلُّ ما يَعمَل عمَل الفِعْل فإنه يَصِحُّ أن يَتعلَّق به الجـارُّ والمَجْرور كما يَتَعلَّق بالفِعْل.

فإن قُلْت: أَلَسْت تَقول: «زَيْد في البَيْت»؟ قُلْنا: بلى نَقول هذا، وزَيْد ليس فِعْلًا ولا بمَعنَى الفِعْل. فنَقول: إن قَوْلنا: «في البَيْت» ليس مُتعَلِّقًا بـ«زَيْد»، بل هو مُتعلِّق بمَحذوف والتَّقديرُ: كائِنٌ في البيت.

وعلى هذا فالقاعِدةُ لا يُستَثْنَى منها شيءٌ، كلُّ جارٍّ ومَجْرور لا بُدَّ له من مُتعَلَّق إمَّا فِعْل، أو ما يَعمَل عمَل الفِعْل من صِفة أو غيرِها.

مِثالُه: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «نَحو مُرتَقِي» فـ«مُرتَقِي» اسمُ فاعِل، تَقول: فُلانٌ مُرتَقٍ إلى العَلياءِ، فُلانٌ مُرتَقٍ على السَّطْح، فيَكون الجارُّ والمَجْرور مُتعَلِّقًا بـ«مُرتَقِي»، وقدِ اجتَمَع الفِعْل وما في مَعْناه في قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾: «علَيْهم» جارٌّ ومَجْرور مُتعلِّق بـ«أَنْعَمَ»، ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ «علَيْهم» جارٌّ ومَجْـرور مُتعلِّق بـ«المَغْضـوبِ»، و«المَغْضوبِ» بمَعنى الفِعْل.

وحِينَئِذٍ قد تَقول: لماذا قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ

عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ ولم يَقُل: غَيْر مَن غضِبْتُ عليه؟ هل هذا من بابِ التَّفنُّن في التَّعبير، أو هُناك حِكْمة وراءَ ذلِك؟

والجَوابُ: الثاني، وذلِكَ لأنَّ الإِنْعام بالهِداية -هِداية التَّوْفيق- خاصٌّ بالله، فلا أَحَدَ يَستَطيع أن يَهدِيَ أحَدًا هِداية تَوْفيق، ولو أن أَحَدًا يَستَطيع ذلِكَ لاستَطاع الرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مع عمِّه أبي طالِب.

والغضَبُ على مَن علِم بالحَقِّ ولم يَعمَل به كاليَهود، ليس خاصًّا بالله، يَغضَب اللهُ عليه، ويَغضَب عليه أَوْلياءُ الله، كلُّ أَوْلياء الله يَغضَبون على مَن غضِبَ اللهُ عليه؛ ولهذا قال: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ وحينَئِذٍ يَكون اختِلاف التَّعبير لاختِلافِ المُراد بالمَعنَى، وليس مُجرَّد تَفنُّن بالعِبارة.

ثُم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْتَثْنِ كُلَّ زَائِدٍ لَهُ عَمَلْ كَالْبَا ....

أَيْ: واسْتَثْنِ منَ القاعِدة أن كلَّ مَجْرور لا بُدَّ له مِن مُتعلَّق، استَثْنِ كلَّ زائِد له عمَلٌ: «كَالْبَا وَمِنْ وَالْكَافِ أَيْضًا وَلَعَلْ».

مِثالُه في الباء قولهم: «بحَسبِكَ دِرْهمٌ» أَصْل: «بِحَسْبِكَ» حَسْبُكَ، فهي واقِعة مَوقِع المُبتَدَأ؛ ولهذا لم تَحتَجْ إلى مُتعَلَّق؛ لأنها زائِدة.

وقولُه: «وَمِنْ» أيضًا تكون «مِنْ» زائِدة فلا تَحتاج إلى مُتعَلَّق، مِثالُ ذلِكَ قولُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [آل عمران:٦٢] ﴿مِنۡ إِلَٰهٍ﴾ جارٌّ ومَجرور ليس مُتعلِّقًا بمَحْذوف؛ لأن «مِنْ» زائِدة؛ ولهذا نَقول في إِعْرابها «مِنْ» حَرْف جَرٍّ زائِدٌ، و﴿إِلَٰهٍ﴾

مُبتَدَأ مَرفوع بضَمَّة مُقدَّرة على آخِره مَنَع مِن ظُهورها اشتِغال المَحَلِّ بحرَكة حَرْف الجَرِّ الزائِد.

وقولُه تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة:١٩] فقولُه: ﴿مِنۢ بَشِيرٍ﴾ جارٌّ ومَجْرور، لكِن ﴿مِنۢ﴾ هذه زائِدة، فلا تَحتاج إلى مُتعَلَّق؛ ولهذا نَقول في الإِعْراب: «مِنْ» حَرْفُ جَرٍّ زائِدٌ، و﴿بَشِيرٍ﴾ فاعِلٌ مَرفوعٌ وعلامة رَفْعه ضَمَّة مُقدَّرة على آخِره مَنَعَ من ظُهورِها اشتِغال المَحَلِّ بحرَكة حَرْف الجَرِّ الزائِد.

ومِثالُه أيضًا: «ما رَأَيْت من جاهِلٍ»، «ما» نافِية، و«رأَيْت» فِعْل وفاعِل، و«مِنْ» زائِدة، «جاهِل» مَفعول به مَنْصوب، وعَلامة نَصْبه الفَتْحة المُقدَّرة على آخِره منَعَ من ظُهورها اشتِغال المَحَلِّ بحرَكة حَرْف الجَرِّ الزائِد.

إِذَنْ: كلُّ حَرْف جَرٍّ زائِدٍ فليس له مُتعلَّق؛ لأنه زائِدٌ.

يَقول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالْكَافُ أَيْضًا» فإنَّها إذا كانت زائِدة لا تَحتاج إلى مُتعَلَّق، والمُراد بها كافُ التَّشْبيه، ومثَّلوا لذلِكَ بقَوْله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١].

وقالوا: أَصْل: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ﴾: ليس مِثْله شيء؛ ولهذا نُعرِب «مِثْل» خَبَرَ (لَيْس) مُقدَّمًا مَنصوب بفَتْحة مُقدَّرة على آخِره منَعَ من ظُهورِها اشتِغال المَحَلِّ بحرَكة حَرْف الجَرِّ الزائِد، و ﴿شَيۡءٞ﴾ اسمَ (لَيس) مُؤخَّرًا.

فإِذَنْ: نَقول الكافُ الزائِدة لا تَحتاج إلى مُتعَلَّق؛ لأنَّها كغيرها من حُروف الجَرِّ الزائِدة لا تَحتاج إلى مُتعلَّق، ومِثالُه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١].

وبعضُهم قال: مِثالُه أيضًا: «زيدٌ كعَمرٍو» وليس هذا صَحيحًا، هذه ليسَتْ زائِدةً، إذ لو قُلْـت: «زَيْدٌ عَمرٌو»، لكان أَبلَغَ في التَّشْبيـه؛ لأنه إذا حَذَفْـت أَداة التَّشْبيه ووَجْه الشَّبَه يُسمَّى عِند البلاغِيِّين بَليغًا، «زيدٌ عَمرٌو» ، وليسَ المُرادُ «زَيْدٌ عَمرٌو» يَعنِي: بشَرًا كعَمْرٍو ، لكِن عَمرٌو رجُل مَعروف بالكرَم والشَّجاعة، فأَقولُ: «زَيْدٌ عَمرٌو» بدَلًا من أن أَقولَ: في الشَّجاعة والكرَم، حَذَفْت ذلك؛ لأن المَعنَى مَعلوم.

كما لو قُلْت: «زَيْدٌ حاتِمٌ» مَعناه في الكرَم، فبَعضُهم يَقول: إذا قُلْت: «زَيْدٌ كحاتِمٍ» فالكافُ زائِدة.

فنَقول: ليسَ بصَحيحٍ؛ لأن قولَكَ: «زَيْدٌ كحاتِمٍ» أَضعَفُ في التَّشْبيه من قولِكَ: «زَيْدٌ حاتِمٌ»، وجهُ ذلك أن قولَكَ: «زَيْدٌ حاتِمٌ» كأَنَّكَ جعَلْت المُشبَّه والمُشبَّه به واحِدًا، وأَبلَغُ من ذلك أن تَقـول: «رأَيْتُ حاتِمًا يُوزِّع الماءَ» تُريد «زَيْدًا»؛ لأَنَّكَ جعَلْت زَيْدًا هو نَفْس حاتِم.

إِذَنِ: المِثالُ الصَّحيحُ للكافِ الزائِدةِ قولُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَلَعَلْ» المَعروف أن «لَعَلَّ» من فَصيلة أُخْرى لا من فَصيلة حُروف الجَرِّ، فهَذه من أَخَوات «إِنَّ» لا من حُروف الجَرِّ، فتَقول: «لعَلَّ زَيْدًا قائِمٌ» هذا المَشهورُ في لُغة العرَب، وهُناك قومٌ من العرَب يَجُرُّون بـ«لَعَلَّ»، ويَجعَلونها حَرْف جَرٍّ، ومِنه قولُ الشاعِر:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[١]

واللُّغة المَشْهورة «لَعَلَّ أَبا المِغْوارِ»، فعَلى لُغَة مَن يَجُرُّ بها لا تَحتاج إلى مُتعلَّق؛ ولِهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالْكَافِ أَيْضًا وَلَعَلْ».

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَدَى عُقَيْلِ»: يَعنِي: لَدى هَذه القَبيلةِ من العرَب.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثُمَّ لَوْلَايَ كَذَا لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ فَعَمْرٌو قَالَ ذَا

قوله: «عَمرٌو» هو سِيبوَيْهِ[٢]. يَعنِي: أنه يُوجَد في لُغة العرَب مَن يَقول: لَوْلايَ لكانَ كذا وكذا، لَوْلاهُ لكان كَذا وكَذا، لَوْلاكَ لكان كَذا وكَذا.

والضمائِرُ الثَّلاثة هذه لا يَصِحُّ أن تَكون ضمائِرَ رَفع، فالياءُ لا تَصِحُّ أن تَكون ضميرَ رَفْع إلَّا في الفِعْل المُضارِعِ الَّذي يُسنَد إلى أُنْثى مِثْل «تَعلَمِينَ»، لكِنْ ليس هو من شَأْنِنا. والكافُ لا تَكون ضَميرَ رَفع، والهاءُ كذلِكَ.

فإذا سمِعْنا من العرَب مَن يَقول: لَوْلاي لكان كذا وكذا، لَوْلاكَ لكان كذا وكذا، لَوْلاهُ لكان كَذا وكَذا، نُخرِّجه على أن «لَوْلا» حَرْف جَرٍّ، والضَّمير الَّذي بعدَها مَبنيٌّ على ما يُبنَى عليه في محَلِّ جَرٍّ، لكِن ليس لهذا الجارِّ والمَجْرور مُتعلَّق؛

---

(١) البيت لكعب الغنوي، انظر: جمهرة أشعار العرب (ص:٥٥٨)، والأصمعيات (ص:٩٦)، والعقد الفريد (٣/ ٢٢٧).

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٧٣).

لأنه يُشبِه «لَوْلا» الداخِلة على المُبتَدَأ، واللُّغة المَشْهورة في ذلِكَ أن تَقول بدَلَ: «لَوْلاي»: «لَوْلا أَنا»، وبدَلَ: «لَوْلاكَ»: «لَوْلا أنتَ»، وبدَلَ: «لَوْلاهُ»: «لَوْلا هو»، فتَأتِي بضَمائِر الرَّفْع وتَكون الضَّمائِرُ بعدَ: «لَوْلا» في مَحَلِّ رَفْع مُبتَدَأ.

مِثالُه: قولُ النَّبيِّ ﷺ عن عَمِّه أبي طالِبٍ: «**لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»[1].

إِذَنْ: إذا قِيلَ: «لَوْلاي» «لَوْلاكَ» «لَوْلاهُ»، فالضمائِرُ هُنا كلُّها في مَحَلِّ جَرٍّ، وتَكون «لَوْلا» حَرْف جَرٍّ، لكِنَّها لا تَحتاج إلى مُتعَلَّق؛ لأنها في مَقام «لَوْلا» الابتِدائيَّةِ الداخِلة على المُبتَدَأ، دخَل على المُبتَدَأ؛ ولِهَذا لُغَتُنا العامِّيَّة على «لَوْلاه».

قال المؤلِّف -رَحمهُ اللهُ تعالَى-:

لَــوْلَا أَنَــا الْفَصِـيحُ عِنْـدَ الْأَكْثَــرِ ... وَأَنْــتَ أَيْضًــا؛ فَــاعْلَمَنْ ذَا وَاذْكُــرِ

وَالْــحُكْمُ لِلجَــارِّ مَــعَ الْمَجْــرُورِ ... كَجُمَــلِ الْأَخْبَــارِ فِي الْمَشْــهُورِ

وَإِنْ أَتَى الْمَجْـرُورُ وَالْـجَارُّ صِـلَهْ ... أَوْ حَــالًا اوْ جَــا صِــفَةً مُكَمِّلَــهْ

أَوْ خَــبَرًا : فَإِنَّــهُ قَــدْ عُلِّقَــا ... بِكَــائِنٍ أَوِ اسْــتَقَرَّ مُطْلَقَــا

خَــلَا الصِّــلَةِ فَهْــيَ بِــ«اسْــتَقَرَّا» ... قَــدْ عُلِّقَــتْ عِنْــدَ النُّحــاةِ طُــرَّا

قال المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَوْلا أَنَا الفَصِيحُ عِنْدَ الأَكْثَرِ» «لَوْلا أَنا» هذه مُبتَدَأ يُرادُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس عم الرسول ﷺ ورضي الله عنه.

بها اللَّفْظ، يَعنِي: هذا اللَّفْظ، وهو «لَوْلا أَنا» «الفَصيحُ» هذا خَبَرُ المُبتَدَأ، يَعنِي أن الفَصيحَ عِند الأَكثَر أن تَقول: «لَوْلا أنا» بدَلًا من «لَوْلايَ».

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنْتَ أيضًا» يَعنِي: وتَقول: «لَوْلا أَنْتَ» بدَلَ: «لَوْلاكَ»، هذا الفَصيحُ، وهو مَوْجود بكَثْرة في القُرآن والسُّنَّة، «لَوْلا أَنا» و«لَوْلا أَنتَ».

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَاعْلَمَنْ ذَا وَاذْكُرِ» أَمَرَكَ بالعِلْم للتَّنْبيه على الفَرْق بين المَشْهور وغَيْر المَشْهور، وقولُه: «وَاذْكُرِ» لعَلَّه يُريد: اذْكُرْ ما سِوَى ذلِكَ ولم يَبقَ عِندنا إلَّا كلِمة «هُوَ» و«هِيَ» و«هُما» و«هُمْ» و«هُنَّ»، فقُلْ: «لَوْلا هُوَ»، و«لَوْلا هِيَ»، و«لَوْلاهُما»، و«لَوْلاهُم»، و«لَوْلاهُنَّ».

تَبيَّن الآنَ: أن «لَوْلا» تُستَعمَل لكِنَّها بقِلَّةٍ، تُستَعمَل حَرْفَ جَرٍّ زائِدًا، ويَكون ما بَعدَها ضَميرًا بصِيغة المَجْرور المُتَّصِل، والمَشْهور أنه بصِيغة المَرْفوع المُنفَصِل فتَقول: «لَوْلا أنا»، «لَوْلا أنتَ»، «لَوْلا هُوَ»، وعلى هذا فقِسْ.

ثُم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالْحُكْمُ لِلجَارِّ وَلِلْمَجْرُورِ ... كَجُمَلِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَشْهُورِ

يَقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْحُكْمُ لِلجَارِّ وَلِلْمَجْرُورِ» من حَيثُ المَحَلُّ كجُمَل الأَخْبار، وقد سبَقَ أن الجُمَل بعدَ النَّكِرات صِفاتٌ، يَعنِي: نُعوتًا، وبعد المَعارِف أَحْوال، وبعدَ النَّكِرات المَوْصوفة يَجوز فيها الوَجْهان.

وقولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَجُمَلِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَشْهُورِ» أي: على المَشْهور عِند العُلَماء فإذا قُلْت: «يُعجِبُني الزَّهْر في أَكْمامه»، فـ «في أَكْمامِه» حالٌ؛ لأنه وقَعَ بعد مَعرِفة،

وإذا قُلْت: «يُعجِبُني زَيْد في حِرْصِه» فحال أيضًا، وإذا قُلت: «يُعجِبُني رجُلٌ في أَدَبِه» فصِفة، وإذا قُلْت: «يُعجِبُني رجُلٌ حاضِرٌ في أَدَبِه» فيَجوز الوَجْهانِ.

إِذَنِ: الجارُّ والمَجْرور في محَلِّهما كالجُمَل، إمَّا أن تكون نُعوتًا أو أَحْوالًا، أو يجوز الوَجْهان.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْجَارُّ صِلَهْ ... أَوْ حَالًا اوْ جَا صِفَةً مُكَمِّلَهْ

أَوْ خَبَرًا فَإِنَّهُ قَدْ عُلِّقَا ... بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَا

خَلَا الصِّلَةِ فَهْيَ بِـ«اسْتَقَرَّا» ... قَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرَّا

كيف نُقدِّر مُتعَلَّق الجارِّ والمَجرورِ؟ هل هو بكائِنٍ أو مُستَقِرٍّ أوِ استَقَرَّ أو ماذا؟

هذا هو البَحْث في هذه الأَبْياتِ الثلاثة، يرى رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّه إِذا أَتَى صِلة أو حالًا أو صِفة أو خَبَرًا فإنه قد عُلِّق بـ«كائِنٍ» أوِ «استَقَرَّ» ما خَلا الصِّلَةَ؛ فإذا جاءَ الجارُّ والمَجْرور صِلةً؛ فإنه يَكون مُتعَلِّقًا بـ«استَقَرَّ».

مِثْل: «أَكرَمْتُ الَّذي في البَيْت» «في البَيْت» جارٌّ ومجَرور صِلة المَوْصول، وقد قُلْنا: كُلُّ مجَرور لا بُدَّ له مِن مُتعلَّق، فكَيْف تَعلَّق هذا الجارُّ والمَجْرور، «أَكْرَمْتُ الَّذي في البَيْت»، نَقول: نُعلِّقه بـ«استَقَرَّ»، ولا نُعلِّقه بـ«كائِن» ولا بـ«مُستَقِرٍّ»، بَلْ بـ«استَقَرَّ».

وجهُ ذلك أن صِلة المَوْصول لا بُدَّ أن تَكون جُمْلة، فإذا قَدَّرْت «استَقَرَّ» فهذه جُمْلة؛ لكِنْ لو تَقول: إنه مُتعَلِّق بمَحذوف تَقديرُه: مُستَقِرٌّ؛ احتاجَ إلى أن تُقدِّر شَيئًا

آخَرَ؛ لأن «مُستَقِر» خَبَر يَحتاج إلى مُبتَدَأ، وعلى هذا فلا بُدَّ أن تَقول: مُتعَلِّق بمَحذوف، والتَّقدير: جاءَ الَّذي هو مُستَقِرٌّ، فيَكون المَحذوفُ عِندنا شَيْئَيْن: الضَّمير والمُتعَلَّق، وإذا قُلْنا: إنه مُتعَلِّق بـ«استَقَرَّ» صار المَحْذوف شَيْئًا واحِدًا، هذا من وَجْه.

ومِن وَجْهٍ آخَرَ: أنَّ الأصل في العَمَل هو الفِعْل، فإذا قَدَّرْتَه بـ«مُستَقِر» عدَلْت عن الأَصْل، وإذا قدَّرْتَه بـ«استَقَرَّ» مَشَيْت على الأَصْل.

إِذَنْ: فصار المُقـدَّر في صِلة المَوْصـول فِعْلًا، واخْتِـير أن يَكون فِعْلًا لِهَذَيْن الوَجْهَيْن:

الوَجْه الأَوَّل: أَنَّكَ لو قدَّرْتَه اسْمًا لزِمَ أن يَكون المَحْذوف شَيْئَيْن.

والوَجْه الثاني: أن الأَصْل في العامِل الفِعْل، والاسْمُ نِيابةً عن الفِعْل، والرُّجوع إلى الأَصْل أَوْلى.

أَمَّا إذا جاء حالًا فنُقدِّره بـ«كائِن» أوِ «استَقَرَّ» (كائِن) اسْمٌ، و(استَقَرَّ) فِعْل.

ويَجيءُ حالًا إذا كان بعد المَعارِف، مِثالُه قولُ الله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص:٧٩]. أي: خرَج مُتزيِّنًا، فـ﴿فِى زِينَتِهِۦ﴾ في مَوضِع الحال، وهي حالٌ من الضَّمير المُستَتِر في «خرَجَ»، فهُنا نَقول: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص:٧٩]، أي: مُستَقِرًّا في زِينته، أو كائنًا في زِينته.

ويَجوز أن نُقدِّر: «كانَ في زِينتِه»، لكِنِ الأَوْلى في هذا أن نُقدِّر «مُستَقِر»؛ لأن الأَصْل في الحال أن يَكون مُفرَدًا، وهذا الأَصْل صار أَقْوى من قولِنا: الأَصْل في المُتعَلَّق أن يَكون فِعْلًا.

وعلى هذا فالأَوْلى أن نُقدِّر في غَيْر الصِّلة مُفرَدًا، ويَجوز أن نُقدِّر فِعْلًا، لكِنِ الأَوْلى أن نُقدِّر الاسْمَ.

ويَظهَر ذلك جَلِيًّا في الخَبَر، وهو قولُه:

اوْ جَـا صِـفَةً مُكَمِّلَـهْ

أَوْ خَبَرًا ....

مِثال الخَبَر: «زَيْدٌ في البَيْت» قَدِّرِ المُتعلَّق اسْـمًا: «مُستَقِر» أو «كائِن»، قَدِّرْه فِعْلًا: «استَقَرَّ»، وتَقديرُه اسْمًا أَوْلى؛ لأن الأصل في الخَـبَر أن يَكون مُفرَدًا؛ يَعنِـي: لا جُملةً ولا شِبهَ جُملة، هذا هو الأَصْل، وعلى هذا فنَرجِع إلى الأَصْل ونَقول: التَّقْدير: «زَيْدٌ مُستَقِرٌّ في البَيْت» أو «زَيْدٌ كائِنٌ في البَيْت»، ويَجوزُ: «زَيْدٌ كان في البَيْت» أو «زَيْدٌ استَقَرَّ في البَيْت»، لكِنِ الأَوَّل أَوْلى.

فما الَّذي رجَّحَه معَ أن الأَصْل في العمَل هو الفِعْل؟

الجَوابُ: رجَّحه أنه أَصْلٌ أَقْـوى من ذلِكَ؛ لأن الأَصْل في الخَبَر أن يَكـون مُفرَدًا.

فإن قال قائِلٌ: هل يَجِب أن أَحذِف هذا الخَبَرَ أو أَذكُره؟

فالجَوابُ: يَقولون: إن كان الكَوْن عامًّا فإنه يَجِب حَذْفه، ولا يَجوز أن تَقول: «زَيْد كائِنٌ في البَيْت»، أمَّا إذا كان خاصًّا فلا بَأسَ من ذِكْره، وجعَلوا مِنه قولَ الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل:٤٠]، ولـم يَقُلْ: فلَمَّا رآه عِنـده؛ لأنه ليس المَقْصود وُجودَ هذا العَرْشِ -عَرْش بَلقيسَ- عِند سُلَيْمانَ، بلِ العِبْرة والَّذي يَدعو

إلى الغَرابة أن يَجِده مُستَقِرًّا، أي: ثابِتًا كأنَّ له سِنين في هذا المَكان.

إِذَنْ فالقاعِدة: إن كان الكَوْن عامًّا وجَبَ الحَذْف، وإن كان خاصًّا فلا بُدَّ من ذِكْره؛ لِئَلَّا يَلتَبِس الأَمْر.

وكذلِكَ أيضًا ما جاءَ صِفةً: «مرَرْتُ برَجُلٍ في عَباءَتِه» نَقول: «في عَباءَتِه» هذه صِفة؛ لأن ما قَبلَها نَكِرة فتكون صِفة: «مرَرْتُ برجُلٍ كائِنٍ في عَباءَتِه»، ويَجوز «مرَرْتُ برَجُلٍ كان في عَباءَتِه»، ولاحِظْ من قَوْل النَّحويِّين «مُستَقِر» أو «كائِن» أوِ «استَقَرَّ» أو «كان» ليس مَعناهُ أَنَّك بالخِيار، تُقدِّر ما يُناسِب، فقَدْ لا يَكون «استَقَرَّ» مُناسِبًا وأن يَكون «كائِن» مُناسِبًا.

إِذَنْ: «مرَرْتُ برجُلٍ في عَباءَتِه» أي: كائِن في عَباءَتِه، أو كان؛ والأَوْلى الأَوَّل «كائِن»، لأن الأَصْل في الصِّفة أن تَكون مُفرَدةً لا جُمْلةً.

يَقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.... **فَإِنَّهُ قَدْ عُلِّقَا بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَا**

ثُمَّ استَثْنَى بعد ذلك فقال: «خَلَا الصِّلَةَ».

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقًا» يَعنِي: أنه يَجوز أن يَتَعلَّق بـ«كائِن» أو بـ«اسْتَقَرَّ»، لكِنِ الخِلافُ في الأَوْلوِيَّة، وقُلْنا: (كائِن) أَوْلى.

أَمَّا الصِّلة فـ«استَقَرَّ» الفِعْل؛ ولهذا قال: «خَلَا الصِّلَةِ»، ويَجوزُ: «خَلا الصِّلَةِ» و«خَلَا الصِّلَةَ»؛ لأَنَّه يَجوز أن تَجعَلها حَرْف شَرْط وأن تَجعَلها فِعْلًا ماضِيًا، وإن جعَلْناها فِعْلًا ماضِيًا فإن فاعِلَها يَكون مُستَتِرًا وُجوبًا مع أن تَقديرَه (هُوَ).

وقَدْ بيَّنَّا أن كُلَّ ضَمـير تَقديرُه (هُوَ) فهُو مُستَتِر جَوازًا؛ لكِنْ يُستَثْنَـى هذه المَسألَةُ، ويُستَثْنى أيضًا فِعْل التَّعجُّب: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا»، فلا تَقُلْ: «ما أَحْسَنَ» وتَأْتِي بالضَّمير؛ لأنه مُستَتِرٌ وُجوبًا تَقديرُه هو.

وقولُه: «خَلَا الصِّلَةِ فَهْيَ بِاسْتَقَرَّا» هنا يَنبَغي أن نقرأ البَيْت: «خَلَا الصِّلَةِ فَهْيَ بِاسْتَقَرَّ» فتُكسَر الهاء من أَجْل إِقامة الوَزْن.

يَقولُ: «قَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرًّا» يَجـوزُ «طُرًّا» بالضَّمِّ أي: جَميعًا، فتكون حالًا من حالٍ، و«طَرًّا» أي: قَطْعًا فتكون مَصدرًا لِفِعْل مَحذوفٍ، أي: أَقطَع بذلِكَ قَطْعًا، وهكذا كلَّما جاءَتْكَ يَجوز «طُرًّا»، ويَجوزُ «طَرًّا»، طُرًّا أي: جَميعًا، وطَرًّا بمَعنَى: قَطْعًا.

فإن قال قائِلٌ: قـولُه تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص:٧٩]، ﴿عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ بماذا يَتَعلَّق.

فالجَوابُ: ﴿عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّق بـ«خرَجَ».

فإن قال قائِلٌ: إذا قُلْنا: «زَيْدٌ في البَيْت على بابِهِ» فهَلْ نَقول: إن «على بابِهِ» هُنا خبرٌ ثانٍ، أو مُتعَلِّقة بالخَبَر الأوَّل.

فالجَوابُ: يَجوز هذا وهذا، يَجوز أن تَكون حالًا، ويَجوز أن تَكون خبَرًا ثانِيًا.

فإن قال قائِلٌ: هل يَتعيَّن أن تَكون صِلةُ المَوصول جُملةً فِعْليَّة، أَفلا يَجوز أن تَكون جُمْلة اسْمِيَّة؟

قُلْنا: بَلى، لكِنَّك إذا جعَلْتها اسمِيَّة يَجِب أن تُقدِّر تَقْديرَيْن: تَقدير خَبَر، وتَقْدير

مُبْتَدَأ؛ لتِتِمَّ الجُمْلة فتَصلُح أن تَكون صِلةً للمَوْصول، مِثالُه: حضَرَ الَّذي عِندَكَ. تَقول: الَّذي استَقَرَّ عِندَكَ. والمَحذوفُ كلِمة واحِدة هي: «اسْتَقَرَّ»، لكِنْ لو قُلْت: «حضَرَ الَّذي مُستَقِرٌّ عِندَكَ»، المُستَقِرُّ مُفرَد لا يَكون صِلةً للمَوْصول، فلا بُدَّ أن تُقدِّر ضَميرًا يَكون مُبتَدَأ ثُم تَقول: صِلة المَوْصول.

ونَقول مثَلًا: «جاءَ الَّذي هُو مُستَقِرٌّ عِندَكَ»؛ ولهَذا قالوا: يَتَعيَّن في الجارِّ والمَجْرور والظَّرْف إذا وقَعَ صِلةً للمَوْصول أن تُقدِّر المُتعلِّق فِعْلًا، أمَّا إذا وقَعَ خبَرًا لمُبتَدَأ فلَكَ الخِيار في أن تُقدِّر المَحْذوف اسْمًا أو تُقدِّرْه فِعْلًا، لكِنْ أَحسَنُهما أن تُقدِّرَه اسْمًا؛ لأن الأَصْل في الخَبَر أن يَكون مُفرَدًا لا جُمْلةً، فإذا قُلْت: «فُلان في البَيْتِ» فيَجوز أن تَقول: «فُلانٌ استَقَرَّ في البَيْت»، ويَجوز أن تَقول: «فُلانٌ مُستَقِرٌّ في البَيْت»، والأَوْلى الثاني «مُستَقِرٌّ»؛ لأن الأَصْل في الخَبَر أن يَكون مُفرَدًا؛ ولِهَذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَوْ خَبَرًا فَإِنَّهُ قَدْ عُلِّقَا ... بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَا
خَلَا الصِّلَةِ فَهِيَ بِاسْتَقَرَّا ... قَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرَّا

وإن قال قائِلٌ: هل يَصِحُّ إذا قُلت: «لَوْلا أَنا لغَرِقَ فُلانٌ»؟ هل يَصلُح أن يَكون التَّقْدير «مَوْجود»؟

فالجَوابُ: هذا عِنْد كَثير من النَّحْويِّين يَقول: التَّقدير: «مَوْجود» لكِن هذا غَيْر صَحيح؛ لأن وُجودَكَ ليس سببًا في نَجاةِ هذا؛ ولِهَذا لا بُدَّ أن نُقدِّر المَحْذوف شَيْئًا خاصًّا مُناسِبًا للمَقام، فتَقول: لَوْلا أَنا أَنقَذْتُه لغَرِق، أو كلِمة نحوها.

وإن قال قائِلٌ: هَلْ يَجِب أن يَتَعلَّق الجارُّ والمَجْرور بعامِلٍ؟

الجَوابُ: يَجِب أن يَتعلَّق كلُّ جارٍّ ومجْرور بعامِلٍ؛ لأنه واقِعٌ مَوقِع المَفْعول به، وكُلُّ مَفْعول به فلا بُدَّ له من عامِلٍ يَعمَل به، يُستَثْنَى من هذا -من الجارِّ والمَجْرور- ما لا يَتَعلَّق بشيءٍ وهو حَرْفُ جَرٍّ زائِدٌ، مِثالُه قولُهم: «بحَسْبِكَ دِرْهَم» فالباءُ هنا زائِدة؛ ولِهَذا نُعرِبها على أن الباء زائِدة، و«حَسْب» خَبَر مُقدَّم، و«دِرهَم» مُبتَدَأ مُؤخَّر.

ثُمَّ قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجَـازَ في الْمَجْـرورِ بَعْـدَ الْجَـرِّ ... في خَـبَرٍ وَمَـا تَـلَا في الـذِّكْرِ

وَبَعْـدَ مَـا اسْـتفْهامٍ اوْ نَفـيٍ بَـدَا ... أنْ يَرْفَـعَ الفَاعِـلَ هَـذَا أَبَـدَا

يَعنِي يَقول: إذا وقَعَ الجارُّ والمَجْرور بعد خَبَر فإنَّه يَجوز في هذا الَّذي وقَعَ يَجوز أن يَرفَع الفاعِلَ هذا أَبَدًا، وجعَلوا من هذا قَوْلَ الله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم:١٠]، قالوا: كلِمة «شَكٌّ» هُنا يَجوز أن تَجعَلَها مُبتَدَأ، والجارَّ والمَجْرورَ خبَرًا مُقدَّمًا، ويَجوز أن تَجعَل ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ جارًّا ومجرورًا، و ﴿شَكٌّ﴾ فاعِلًا به، والمَعْنَى أَحصَلَ في الله شَكٌّ؟ وعليه الحِكاية مَشْهورة عن ابن جِنِّي وأَبيه: كان أَبوه يَدَّعِي أنه شَيْخ، وأنه عالِمٌ مُفْتٍ، وكان ليسَ أَهْلًا لذلِكَ، فيَجلِس إليه ابنُه ويَقول له: كُلَّما قيلَ لكَ شيءٌ فقُلْ: فيه قَوْلان والتَّفْصيل عِند ابنِي. فجعَلوا يَسأَلونه، وكلَّما سَأَلوه عن شيءٍ قال: فيه قَوْلان، والتَّفصيلُ عِندَ ابنِي. فقام ذاك الرجُل العِفْريت فقال: أَفِي اللهِ شَكٌّ؟ قال: فيه قَوْلان، والتَّفْصيلُ عِند ابْنِي. ففَصَّل ابنُه فقال: لا يُريد أن في وُجودِ الله شَكًّا، فهذا أَمْر كُفْر لو شَكَّ أَحَدٌ في وُجود الله،

لكِنْ نَقول: أَفِي الله شَكٌّ في إِعْرابها، هَلْ «شَكَّ» مُبتَدَأ مُؤَخَّر، والجارُّ والمَجْرور خبَرٌ مُقدَّم، أوِ الجارُّ والمَجْرور في محَلِّ مُبتَدَأ، و«شَكٌّ» فاعِلٌ به.

فعَلى كلِّ حالٍ يَقول: الجارُّ والمَجْرور إذا وقَعَ بعدَ خَبَر فلَكَ أن تَجعَله مُبتَدَأ والجارَّ والمَجْرور خَبرًا مُقدَّمًا، ولكَ أن تَجعَله فاعِلًا به ويُستَغْنَى به عن الخَبَر.

مِثالٌ: «أَفي البَيْت زَيْد؟» أَصْل مَعنَى الاستِفْهام: أَحصَلَ زَيْد في البَيْت؟ فيَجعَلون الجارَّ والمَجْرور عامِلًا وما بعده فاعِلًا، لكِنْ المَشْهور أن الجارَّ والمَجْرورَ أو الظَّرْف خَبَر مُقدَّم.

ومِثال آخر: «زَيْدٌ في الدار أَبوهُ»، «زَيْدٌ»: مُبتَدَأ، و«في الدار»: جارٌّ ومجْرور خَبَر المُبتَدَأ، و«أَبوهُ»: فاعِل للخَبَر؛ ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجَازَ فِي الْمَجْرورِ بَعْدَ الْجَرِّ ... فِي خَبَرٍ وَمَا تَلَا فِي الذِّكْرِ

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهامٍ اوْ نَفيٍ بَدَا ... أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلَ هَذَا أَبَدَا

والرَّأيُ الثاني يَقول: «زَيْد» مُبتَدَأ، و«في الدَّار» جارٌّ ومجرورٌ خَبَر مُقدَّم، و«أَبوهُ» مُبتَدَأ مُؤَخَّر، والجُمْلة منَ المُبتَدَأ الثاني وخَبَرِه في محَلِّ رَفْع للمُبتَدَأ الأوَّل، والرابِط بين المُبتَدَأ والخَبَر الضَّميرُ في «أَبوهُ».

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَمَا تَلَا فِي الذِّكْرِ» أي: ما تَلاهُ في الذِّكْر، والَّذي تَلاه الصِّلة والحال والصِّفة، فإذا جاء اسمٌ مَرْفوع بعد الجارِّ والمَجْرور الَّذي وقَعَ صِلة فإن لكَ أن تَجعَلَه مُبتَدَأ مُؤَخَّرًا، والجارَّ والمَجْرور قَبلَه خَبَرًا مُقدَّمًا، والجُمْلة صِلة المَوْصول، ولكَ أن تَجعَل الجارَّ والمَجْرور صِلةَ المَوْصول، وتَجعَل المَرْفوع بَعدَه فاعِلًا به.

مِثالُه: «جاءَ الَّذي في البَيْت أَبوهُ».

«جاءَ الَّذي» فِعْل وفاعِلٌ، و«في البَيْت» جارٌّ ومَجْرور مُتعَلِّق بمَحذوف صِلة المَوْصول، جاءَ الَّذي استَقَرَّ، و«أَبوهُ» فاعِل.

ولَكَ أن تُعرِبَه إعرابًا آخَرَ، تَقول: «في البَيْت»: جارٌّ ومَجْرورٌ، خَبَر مُقدَّم، و«أَبوهُ»: مُبتَدَأ مُؤَخَّر، على الوَجْهَيْن.

وكذلِكَ ما جاء حالًا: «جاءَ زَيْدٌ في يَدِه سَيْف».

يَجوز أن تَجعَل «في يَدِه»: حالًا من «زَيْد»، وتجعل: «سَيْف» فاعِلًا به، ويَجوز أن تَجعَل «في يَدِه» خَبَرًا مُقدَّمًا، و«سَيْف» مُبتَدَأ مُؤَخَّرًا.

كذلِكَ إذا وقَعَ -أيِ الجارُّ والمَجْرورُ- بعدَ استِفْهام، أو وقَعَ بعد نَفْيٍ فإنَّه يَجوز في هذا المَرفوعِ أن يَكون مُبتَدَأ مُؤَخَّرًا، أو يَكون فاعِلًا، ومِن ذلِكَ قولُه تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم:١٠].

فقولُه: «في الله» جارٌّ ومَجْرور وقَعَ بعد أَداة استِفْهام، فيَجوز أن يَكون خَبَرًا مُقدَّمًا وأن يَكون مُبتَدَأ وما بعدَه فاعِلًا به، لكِنْ لا شَكَّ في هذا المِثالِ أن كَوْنه خَبَرًا مُقدَّمًا أَوْلى؛ لأَنَّه أَقَلُّ تكلُّفًا، ويَكون التَّقديرُ: أَشَكٌّ في اللهِ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـدَ مَـا اسْـتِفْهامٍ اوْ نَفْـيٍ بَـدَا أَنْ يَرْفَـعَ الْفَاعِـلَ هَـذَا أَبَـدَا

فكذلِكَ (ما) النافِية، تَقول: «ما في البَيْت أَحَدٌ».

تَقول: «ما»: نافِية، و«في البَيْت»: جارٌّ ومجْرورٌ، و«أَحَدٌ»: فاعِلٌ به.

ويَجوز أن تَقولَ: «في البَيْت»: جارٌّ ومجْرور خبَرٌ مُقدَّم، و«أَحَدٌ»: مُبتَدَأ مُؤَخَّر، لكِنْ لتَعلَم أن المَشْهور عِند المُعرِبين أن يَكون الجارُّ والمَجْرور خبَرًا وما بعدَه مُبتَدَأ مُؤَخَّرًا.

قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاخْتَارَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ قَدْ مَضَى نُحَاةُ كُوفَةٍ وَالاخْفَشُ الرِّضَا
وَقِيلَ فِيهِ خَبَرٌ وَمُبْتَدَا وَلِلظُّرُوفِ حُكْمُ جَرٍّ وَرَدَا

يَعنِي: اختار أن يَكون الِاسْم المَرْفوع الواقِعُ بعد الجارِّ والمَجْرور أن يَكون فاعِلًا به بدون شَرْط، والشَّرْط كما سبَقَ أن يَقَعَ خبَرًا أو مَسْبوقًا باستِفْهام أو نَفيٍ، الكوفِيُّون يَقولون: ليس شَرْطًا، فإذا قُلتَ: «في الدارِ زَيْدٌ»، فعِنْدهُم أن «في الدار»: جارٌّ ومَجرورٌ، و«زَيْد»: فاعِل به، ويَجوز أن يَكون «زَيْد» مُبتَدَأ، و«في الدار»: خَبَرٌ مُقدَّم.

فعِنْدهم يَجوز سَواءٌ كان خَبَرًا أو مَسبوقًا بنَفيٍ أوِ استِفْهام أو لا، ولكِنْ كما قُلتُ: إنَّ المَشْهور الَّذي يَعتَمِده المُعرِبون أنهم يَجعَلون الجارَّ والمَجْرور خبَرًا مُقدَّمًا وما بعدَه مُبتَدَأ مُؤَخَّرًا.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقِيلَ فِيهِ خَبَرٌ وَمُبْتَدَا» غَريبٌ هذا القولُ جاءَ به المُؤلِّف بلَفْظ: «قِيلَ» مع أنه هُو المَشْهور، وهُوَ الأَكْثَر، وهو الواضِحُ أنه مُبتَدَأ وخَبَر، الجارُّ والمَجْرور خبَرٌ مُقدَّم، وما بَعدَه مُبتَدَأ، وهَذا لا غُبارَ عليه، ولا إِشْكالَ فيه، وقد يُقال: إن

المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَتى بـ«قِيلَ» لِمُجرَّد حِكاية الأَمْر لا للتَّضْعيف، وهذا مُحتَمَل أنه أَتى بـ«قِيل» مُؤخَّرة لِمُجرَّد حِكاية الأَمْر لا لأَنَّه ضَعيف؛ لأَنَّه كَيْف يَكون ضَعيفًا وكلُّ المُعرِبين يُعرِبونه على هذا الوجهِ، أي: على أنِ الجارَّ والمَجْرور خَبَرٌ مُقدَّم وما بعدَه مُبتَدَأ مُؤخَّر.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَلِلظُّرُوفِ حُكْمُ جَرٍّ وَرَدَا» الظَّرْف كالجارِّ والمَجْرور، فإذا قُلتَ: «أَعِنْدَكَ زَيْدٌ»، فلكَ أن تُعرِب «زَيْدٌ» فاعِلًا فِعْل الظَّرْف، ولكَ أن تَجعَله مُبتَدَأ والظَّرْف خَبَرًا مُقدَّمًا، والثاني كما قُلتُ لكَ هو مَشهورٌ عِند المُعرِبين؛ ولِهَذا لا تَكاد تَرَى سِوى هذا القولِ.





ثُمَّ قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فَصْل في تَفْسير كلِماتٍ يَحتاجُ إلَيْها المُعرب»

هذا الفَصْلُ أَرادَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُبيِّن أن بعضَ الكلِماتِ لها عِدَّةُ مَعانٍ، سَواءٌ كانتِ اسمِيَّة أو حَرْفيَّةً، وهذا بالنِّسْبة للحُروف، وكذلِكَ لغَيْرها، يُسمَّى عِند العُلَماء مُشتَرَكًا؛ لأن النِّسْبة بين اللَّفْظَيْن تَتَعدَّد، إمَّا أن يَتَبايَن اللَّفْظ والمَعنَى، أو يَتَبايَن المَعنَى دون اللَّفْظ، أو يَتَبايَن اللَّفْظ دونَ المَعنَى، أو يَتَساوَيانِ.

فالأَقْسامُ أَربَعة: إذا تَبايَنَ اللَّفْظ والمَعنَى كالقَمْح والشَّعير، فهُما مُتَبايِنان؛ لأن اللَّفْظ والمَعنَى مُختَلِف كالبِغال والحَميرِ، وكالسَّماء والأَرْض، والأَمثِلة كَثيرة.

وإذا تَبايَنَ المَعنَى دونَ اللَّفْظ سُمِّيَ مُشتَرَكًا لاشتِراكِ المَعانِي في لَفْظٍ واحِدٍ، وذلِكَ مِثْل: العَيْن، تَكون للعَيْن الباصِرة، وتَكون العَيْن الجارِية، وتَكون العَيْن المَنْقودة.

العَيْن الجارِيةُ: عَيْن الماء «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ**»[1] العُيون جَمْع عَيْن وهي النَّهْر أو الساقِية الجارِية.

الثانِية: العَيْن الباصِرة: مِثْل أن تَقول: رَأَيْته بعَيْني ﴿قَالُواْ فَأْتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعۡيُنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡهَدُونَ﴾ [الأنبياء:٦١].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء، رقم (١٤٨٣)، من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

الثالِثة: العَيْن المَنْقودة وهي الذهَبُ، ومِنه قولُ الشاعِرِ:

أَنَــدَّانُ؟ أَمْ نَعْتَــانُ؟ أَمْ يَنْــبَرِي لَنَــا

فَتَى مِثْلُ نَصْلِ السَّيْفِ هُزَّتْ مَضَـارِبُهُ؟[١]

فالعَيْن هو الذَّهَب، أو النَّقْد مُطلَقًا.

القِسْم الثالِثُ: ما تَبايَن لَفْظه واتَّحَدَ في مَعناه، ويُسمَّى هذا مُترادِفًا؛ لأن الأَلْفاظ تَرادَفَتْ على مَعنًى واحِدٍ مِثْل: البُرِّ، القَمْح، الحَبِّ، العَيْش، هذه كُلُّها أَلْفاظ مُتَرادِفة تَدُلُّ على مَعنًى واحِدٍ مِثْل: الإِنْسان، البَشَر، ابنِ آدَمَ، وما أَشبَهَ ذلِك.

القِسْم الرابع: ما اتَّفَق لَفْظه ومَعْناه، بمَعنَى أن اللَّفْظ واحِدٌ والمَعنَى واحِدٌ، وهذا هو غالِبُ الأَلْفاظ، تَجِد الكلِمة الواحِدة دلَّتْ على مَعنًى واحِدٍ، والمُؤلِّف عقَدَ هَذا الفَصْلَ للكلِماتِ الَّتي تَدُلُّ على مَعانِيَ مُتعدِّدة، فبَدَأَ بالَّتي تَدُلُّ على مَعنًى واحِدٍ، ثُم الَّتي تَدُلُّ على مَعنيَيْنِ، هَلُمَّ جرًّا.

وأَحسَنُ ما رأَيْتُ في هَذا كَلام ابنِ هِشامٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مُغنِي اللَّبيب»[٢] فإنه ذكَرَ الحُروف، وذكَرَ مَعانِيَها المُتَعدِّدة وشَواهِدها من اللُّغة العَربيَّة، وقد ذكَرَ هذه المَعانِيَ عُلَماءُ اللُّغة، كالقاموس، لكِنَّهم يَذكُرون المَعنَى بدون شَواهِدَ؛ لأنها كُتُب مُختَصَرة، فمَن أَراد زِيادة الاكْتِفاء فلْيُراجِعْ كِتاب «المُغنِي» لابنِ هِشامٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) ذكره الأزهري في تهذيب اللغة (١٤/ ١٢٩)، وابن منظور في اللسان (١٣/ ١٦٨)، غير منسوب. وذكره ابن منظور في اللسان (١٣/ ٢٩٨) بلفظ: «مثل نصل السيف شيمته الحمد» ونسبه لذي الرمة.

(٢) مغني اللبيب (ص:١٧).

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَطُّ» وَ«عَوْضُ»؛ «قَطُّ» هَذه كلِمة تَرِد كَثيرًا، تَقول: ما فعَلْته قَطُّ، و«عَوْضُ» تَرِد، لكِنَّها قَليلة بالنِّسْبة إلى (قَطُّ)، فما مَعناهُما؟ ومَتَى يَأْتيانِ؟

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قَـطُّ» وَ«عَـوْضُ» أَبَـدًا ظُـرُوفُ

أي: مَكانِيَّة.

لَكِـنَّمَا اسْـتِغْرَاقُهَا مَعْـرُوفُ

«قَطُّ» لِمَا مَضَى وَ«عَوْضُ» أَبَدَا حَتْمًا لِلاسْتِقْبَالِ حَيْثُ وَرَدَا

إِذَنْ: «قَطُّ» تَستَغرِق كلَّ ما مَضَى منَ الزَّمان: «ما فعَلْتُه قَطُّ» يَعنِي: كلَّ ما مضَى مِن زَماني ما فعَلْته إلى يَوْم التَّكلُّم، و«عَوْضُ» للمُستَقبَل.

فهَلْ تَقول: ما فعَلْته عَوْضُ؟

الجَوابُ: لا؛ لأن: «ما فعَلْت» لا تَأْتِي للمُستقبَل، بل تَقول: لا أَفعَلُه عَوْضُ. فإذا قُلت: «لا أَفعَلُه أَبَدًا» فهو بمَعنَى: لا أَفعَله عَوْضُ.

أمَّا إعْرابها فهُما كلِمتانِ مَبنِيَّتانِ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصب؛ لأنَّهما ظَرْفانِ، لكِنَّهما لا يَتغيَّران في الإعْراب فهُما مَبنِيَّان على الضَّمِّ، فصارَتْ (قَطُّ) و(عَوْضُ) مُستَغرِقَتَيْن للزَّمان، (قَطُّ) للماضِي، و(عَوْضُ) للمُستَقْبَل، وهُما مَبنِيَّان على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصب.

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَرَدَا» أَلِفُ «وَرَدَا» هُنا للإِطْلاق وليسَتْ للتَّثْنية.

ثُم ذكَرَ الكلِمة الثالِثة:

«أَجَلْ» بِهَا يُرَادُ تَصْدِيقُ الْخَبَرْ «بَلَى» لِلايجَابِ لِنَفْيٍ قَدْ ظَهَرْ

كلِمتا: «أَجَلْ» و«بَلَى» لَهُما معانٍ، «أَجَلْ» يُرادُ بها تَصديقُ الخَبَر، فإذا أَخبَرَك أَحَدٌ بخَبَر قُلْتَ: أَجَلْ. أَوْ تكلَّمْت أنتَ بكَلام وقُلْتَ: أَجَلْ. أو قال لَكَ قائِلٌ: أَتَفعَلُ كذا؟ قُلتَ: أَجَلْ، لِمَ لا أَفعَلُ؟! فـ«أَجَلْ» هُنا جَوابٌ يُراد بها تَصديقُ الخَبَر، وهِيَ مَبنِيَّة على السُّكون؛ لأن كُلَّ حَرْف فهو مَبنيٌّ، كما قال ابنُ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ....(١)

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَلَى لِلايجَاب لِنَفْيٍ قَدْ ظَهَرْ» (بلى) يُراد بها الجَوابُ، لكِن بإِيجاب النَّفْي، إذا قال لَكَ: ما فعَلْت كَذا؟ تَقول: بَلَى. أي: أَنَّكَ فعَلْته، فهِيَ لإِيجاب النَّفْي، والنَّفيُ السَّلْب سلبَه نَفْيٌ، لكِنْ هذه تَجعَل المَنفِيَّ مُثبَتًا، ومِن ذلِكَ قولُ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس:٨١]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف:١٧٢]، فهِيَ حَرْفٌ يُراد بها إِيجابُ النَّفْيِ.

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ:

ظَرْفٌ لِلاسْتِقْبَالِ خَافِضٌ «إِذَا» لِشَرْطِهِ وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا

«إِذَا» إِعرابُها مُبتَدَأ، و«ظَرْف» خَبَرٌ مُقدَّم يَعنِي: أن «إِذَا» ظَرْف للاسْتِقْبال خافِضٌ لشَرْطه، فـ«إِذَا» يَقولون: إنها ظَرْف زَمان للمُستَقبَل، خافِضٌ لشَرْطه،

---

(١) ألفية ابن مالك (ص:١٠).

مَنْصوبٌ بجَوابه، فهِيَ في الواقِعِ ظَرْف، وكذلِكَ شَرْط، قال اللهُ تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ﴾ [النصر:١-٣].

وقَدْ أَوْرَد بعضُ النَّحْويِّين إِشْكالًا هذا وقال: كَيْف يَعمَل فيها ما تَعمَلُ فيه هي؟ فقِيلَ لهُ: إنَّها لا تَعمَل في الجَوابِ؛ ولهذا لا تَجزِم الجَوابَ، وأمَّا قَوْل الشاعِرِ:

وَإِذَا تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ فَتَحَمَّلِ[1]

فـ«إِذَا» هُنا بمَعنَى «إِنْ»، وليسَتْ على بابِها

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.... خَافِضُ «إِذَا» لِشَرْطِهِ ....

قولُه: «لِشَرْطِهِ» مُتعلِّق بـ«خَافِضُ» وهذا لا يَرْضاه النَّحويُّون؛ لأنه فُصِل بين العامِلِ ومَعْمولِه بأَجنبـيٍّ وهو المُبتَدَأ، لكِنْ ضَرورة الشِّعْر تُبيح أَكْل المَيْتة، فتُبيح للشاعِرِ أن يَصرِف ما لا يَنصَرِف، وعِند بعضِهم أيضًا تُجيزُ له أن يَرفَع المَنْصوب ويَنصِب المَرْفوع؛ لأنه ضَرورةٌ.

والمَعْنى الثاني لها قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا» يَعنِي: وتَأتِي حَرْفَ مُفاجأةٍ، والمُفاجَأَة يَعنِي: المُباغَتة، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥]، فـ«إذا» هُنا للمُفاجَأَة.

---

(١) عجز بيت لعبد قيس بن خفاف، انظر: المفضليات (ص:٣٨٥)، والأصمعيات (ص:٢٣٠)، وصدره: واستغن ما أغناك ربك بالغنى.

ومِثالُ آخر: «خرَجْتُ فإذَا الأَسَدُ» أي: فاجَأَني الأَسَدُ، ومِنهُ قولُه تعالى: ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾ [الأعراف:١٠٨] أي: ابيَضَّتْ في الحال، وقولُه تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [الروم:٢٥].

وهذا المِثالُ جَمَع بَيْن مِثالَيْن: بَيْن «إِذَا» للاسْتِقْبال، وبَيْن «إِذَا» للمُفاجَأَة، الَّتِي للاسْتِقْبال: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ ، والَّتي للمُفاجَأَة: ﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾.

إِذَنْ: تَبيَّن أن لـ«إِذَا» مَعنَيَيْن:

المَعنَى الأَوَّل: أن تَكون ظَرْفًا للاستِقْبال.

والمَعنَى الثاني: أن تَكون حَرْفًا للمُفاجَأَة وهي كلِمة واحِدة، مرَّةً تكون حَرْفًا ومرَّةً تَكون اسْمًا، وتَكون اسْمًا إذا كانَتْ شَرْطيَّة وتَختَصُّ بالمُستقبَل وهي ظَرْف، وتَكون حَرْف مُفاجَأَة إذا كانَتْ للمُفاجَأَة والمُباغَتة، ولم تَتَضمَّن مَعنَى الظَّرْف.

أَمَّا «إِذْ» فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَ«إِذْ» فَظَـرْفٌ لِلْمُضِـيِّ وَاطِئَـهْ وَحَـرْفُ تَعْلِيـلٍ وَلِلْمُفَاجَـأَهْ

هذه ثَلاثةُ مَعانٍ: الأَوَّل: أنَّها ظَـرْف لِما مَضَى، كقَوْله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال:٣٠].

وأَمثِلَتُها كثيرة، ومِنه قولُه تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ [الأنفال:٢٦] فهِيَ ظَرْف لِما مَضَى.

ومِنهُ قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ [النساء:٦٤]، فـ«إِذْ» هُنا ظَرْفٌ لِما مَضَى، وبِهِ تَنقَطِع حُجَّة

مَن يَحتَجُّون بهذِه الآيَةِ على أن الإنسانَ إذا أَذنَبَ ذهَبَ إلى قَبْر النَّبيِّ ﷺ فاستَغْفَرَ اللهَ وطلَبَ منَ الرَّسولِ أن يَغفِرَ له، ووَجهُ بُطلانِ استِدْلالِهم أن «إِذْ» للمُضِيِّ تحكِي حِكايةً واقِعيةً، فلَوْ أن هَؤلاءِ الَّذين فعَلوا ما فعَلوا جاؤُوا إلى الرَّسولِ واستَغْفَروا اللهَ واستَغْفَرَ لَهُم الرَّسولُ لوَجَدوا اللهَ تَوَّابًا رَحيمًا، ولم يَقُلِ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ولو أَنَّهم إِذَا ظَلَموا أَنفُسَهُم. لو قال: «إِذَا» لكانَ لهم حُجَّة.

فإِنْ قالوا لَنا: هُوَ لم يَقُلْ: «إِذَا» ونحنُ معَكُم أن «إِذْ» للماضِي ولكِنَّنا نَقيسُ المُستَقبَل على الماضِي؟

فالجَوابُ: أن هذا باطِلٌ؛ لظُهور الفَرْق البيِّن؛ لأَنَّا إِذَا جعَلْنا «إِذْ» للمُضيِّ فإنَّهم يَأْتون للرَّسولِ ﷺ في حَياتِه: إِذْ ظَلَموا أَنفُسَهم جاؤُوكَ، ويَستَغْفِرون اللهَ، ويَستَغفِر لَهُمُ الرَّسولُ.

وإذا كان للمُستَقبَل فإنَّهم سيأْتون للرَّسولِ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقدِ انقَطَع عمَلُه؛ لقَوْله: «**إِذَا مَاتَ الْإِنسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ**»[1]، ولا يُمكِن أن يَستَغفِر لَهُم، حتَّى لو قالوا: يا رَسولَ الله استَغْفِرْ لَنا؛ فإنه لا يُمكِن أن يَستَغفِرَ لَهُم؛ لأن عمَلَه انقَطَع، وإذا وُجِد الفارِقُ امتَنَع الإِلْحاق وامتَنَع القِياسُ فلا يُمكِن أن يُقاسَ هذا على هذا؛ ولهَذا ذكَرَ اللهُ تعالى من صِفاتِ المُتَّقين أَنَّهم: ﴿إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران:١٣٥]، ولم يَقُل: إنَّهم جاؤُوا إلى قَبْر الرَّسول ﷺ يَسأَلونَه المَغْفِرة.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فقَوْله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَ«إِذْ» فَظَرْفٌ لِلْمُضِيِّ وَاطِئَهْ» أي: أنَّها مُوطِئة لذلِكَ.

قال المُؤلِّف: «وَحَرْفُ تَعْلِيلٍ» أي: تَأتِي أيضًا للتَّعْليل، فتَقـول: «أكرَمْتُكَ إِذْ أكرَمْتَنـي» أي: لأنَّكَ أكرَمْتَنـي، ومِنهُ: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف:٣٩]، أي: لن يَنفَعَكُمُ اشتِراكُكُم في العَذاب؛ لأنَّكم ظلَمْتُم، ولكُلِّ ظالِمٍ عُقوبتُه.

إِذَنْ: «إِذْ» تَأتِي للتَّعليل وهي كَثيرة في كَلام الفُقَهاء، يُعلِّلون الأَحْكام الشَّرعيَّة تارةً باللَّام، يَقولون: لأنه كَذا. وتارةً بـ«إِذ» الَّتِي تَدُلُّ على التَّعليل.

الثالِثُ: تَكون للمُفاجَأَة، مِثْل قَوْل الشاعِرِ:

فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ[1]

«فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ» يَعنِي: واقِعٌ «إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ» فـ«إِذْ» هُنا للمُفاجَأَة.

وتَقول أيضًا: «بَيْنَما أَنا نائِمٌ إِذْ أَيْقَظَنِي صَوْتُ الرَّعْدِ» أي: فاجَأَني بالإِيقاظِ، والأَمثِلة على هذا كَثيرةٌ، ولكِنَّها أكثَرُ ما تَكون بعدَ «بَيْنَا» أو «بَيْنَما».

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ «لَمَّا» كَذَا لِلِاسْتِثْنَا تُفِيدُ جَزْمَا

هَذه أيضًا ثَلاثةُ مَعانٍ: حَرْف وُجودٍ لِوُجود، كذلِكَ تَأتِي لِلاسْتِثْناء، والثالِثُ: تَأتِي جازِمة.

---

(١) عجز بيت ذكره ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/ ٣٢٨)، وثعلب في مجالسه (ص:٤٨)، غير منسوب، وصدره: فاستقدِرِ اللهَ خيرًا وارْضَينَّ به.

إِذَنْ: «لَمَّا» لها ثَلاثةُ مَعانٍ: تارةً تَأتِي على أنَّها حَرْف وُجودٍ لوُجودٍ، مِثالُه: «لَمَّا أَكرَمَني زَيْدٌ أَكْرَمْتُه»، «لَمَّا حيَّاني بتَحِيَّة حَيَّيْتُه بأَكثَرَ مِنها»، هَذه يَقولون: إنَّها حَرْف وُجودٍ لوُجودٍ.

وتَأتِي أيضًا للاستِثْناء، كقَـوْله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] أي: ما كُلُّ نَفس إلَّا علَيْها حافِظٌ.

وتَأتِي أيضًا جازِمة، كقَوْله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص:٨] أي: لم يَذوقوا عَذابِي.

فصارَتْ «لَمَّا» تَأتِي على ثَلاثةِ مَعانٍ:

المَعنَى الأوَّل: حَرْف وُجود لِوُجودٍ.

والثاني: استِثْنائِيَّة، أي: حَرْف استِثْناءٍ.

والثالِثُ: جازِمة، وأَمثِلَتُها كَثيرةٌ.

وإذا كانَتْ حَرْف وُجود لوُجود فإنَّها على عَكْس «لَوْ» تَمامًا، إِذْ إِنَّ «لَوْ» حَرْف امتِناع لامْتِناع: «لَوْ جاءَنِي لأَكْرَمْتُه» يَعنِي: امتَنَع مَجيؤُه فامتَنَعَ إِكْرامي.

وبينَهُما «لَوْلا» فإنَّها حَرْف وُجودٍ لامتِناعٍ، مِثْل: «لَوْلَا فُلانٌ ما علِمْت» فهُنا انتَفَى العِلْم لوُجود فُلان، وتَقول: «لَوْلا زَيْد عِنْدَكَ لأَتَيْتُ إِلَيْكَ» امتنَع الإِتْيان لوُجودِ زَيْد.

هذه الحُروفُ الثَّلاثة اقتَسَمَتِ الزَّمان: حَرْف وُجودٍ لوُجودٍ، وحَرْف امتِناعٍ لامتِناعٍ، وحَرْف وُجودٍ لامتِناعٍ.

يَقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حَـرْفٌ لِتَصْـدِيقٍ وَإِعْـلَامٍ «نعَـمْ» وَحَرْفُ وَعْدٍ «إِي» كَذَا مَعَ الْقَسَـمْ

هذا أيضًا مِمَّا جاءَ على ثلاثة أَوْجُهٍ، وهِيَ «نعَمْ» وتَأتِي للتَّصديق، وتَأتِي للإِعْلام، وتَأتِي حَرْف وَعْد، فإذا قُلت: «قامَ زَيْدٌ» فقال المُخاطَب: «نَعَمْ» فهذا تَصْديق، «ما قام زَيْد؟» فقال: «نَعَمْ» فهذا تَصديقٌ.

إِذَنْ: هي تَصْديقٌ في النَّفيِ والإِثْبات، وكذلِكَ إذا قالَ لكَ: «هَلْ زارَكَ فُلانٌ؟» فتَقول: نَعَمْ. فالظاهِرُ أن هذا إِعْلام؛ لأن التَّصديق إنما يَكون في الأَخْبار، وهذا استِفْهامٌ، فإذا قال: «أَزارَكَ فُلانٌ؟» فقُلْت: نَعَمْ. فقَدْ أَعْلَمْتَه أنه زارَكَ؛ لأنَّه لم يُلْقِ علَيْكَ خبَرًا حتَّى نَقول: إنَّها للتَّصديقِ.

وإذا قُلْتُ: «أَحسِنْ إلى فُلانٍ» أو «أَكرِمْ فُلانًا» أو «اطْلُبِ العِلْم» فقُلْتَ: نَعَمْ. فهَذا وَعْدٌ.

فهَذه ثَلاثةُ مَعانٍ:

المَعنَى الأوَّل: التَّصديق.

والثاني: الإِعْلام.

والثالِثُ: حَرْف وَعْد.

كذلِكَ قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إِي كَذَا مَعَ الْقَسَمْ» أَيْ: أن «إِي» تَأتِي للتَّصديق وتَأتي للإِعْلام، وتَأتِي للوَعْد.

لكِنْ معَ القَسَم في قَوْله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس:٥٣]، فهَذا إِعْلام؛ لأَنَّهُم يَستَفْهِمون: أَحَقٌّ؟ فقِيل: إِي وَرَبِّي.

وتَأتِي للتَّصديق فيَقول لَكَ المُتكلِّم: «جاءَ زَيْدٌ» فتَقولُ: إِي والله. أو يَقول لَكَ: «ما أَحسَنَ كَذا!» فتَقول: إِي والله. تُصدِّقه على ما يَقولُ.

والثالِثُ: وَعْد: يَقول لَكَ: «هَلْ تُعطِيني عَشَرةُ رِيالاتٍ إِذا عَمِلْتُ عِندَكَ إِلى الظُّهْرِ؟» تَقول: إِي نَعَمْ. فهَذه وَعْد، كَما أَنَّه انضَمَّتْ إليها «نَعَمْ» فتكون للوَعْد. فهاتانِ كَلِمتانِ اشْتَرَكَتا في أَنَّهُا للتَّصديقِ والإِعْلام والوَعْد، وهُما «نَعَمْ» و«إِي».

فائِدةٌ: التَّصديقُ أن تَقصِد بكَلامِكَ تَصديقَ فُلانٍ فقَطْ، والإِعْلام أن يَكون استَفْهَمَكَ وسأَلَكَ فتُعْلِمَه، والاستِفْهامُ ليس مِن بابِ الخَبَر، فهُوَ من بابِ الإِنْشاءِ، إذا قُلتُ لكَ: «أَفَستَقومُ بعدَ الصَّلاةِ؟» فتَقول: نَعَمْ. فهِيَ للإِعْلام، أي: أَعلَمْتَني الآنَ أَنَّكَ ستَقوم، أمَّا إذا قُلت: «هَلْ ستُعْطيني أَجرًا إذا عَلَّمْتُكَ؟» فتَقول: نَعَمْ. فهذه للوَعْد، أمَّا إذا قُلت: «قدِمَ زَيْدٌ البارِحةَ» قُلت: نعَمْ. هو لم يَسْأَلْني، ولكِنْ يُصدِّقُ على ما قال.



فهرس الآيات

الآيــة		الصفحة



فهرس الأحاديث والآثار





فهرس الفوائد



الفائدة **الصفحة**



فهرس الموضوعات

الموضوع ⌘ ⌑ ⌘ **الصفحة**

